العلاقات التكاملية بين أنساق المجتمع السعودي ودورها في بناء منظومة أمنية متكاملة

(رؤية تصورية)

د. عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف
قسم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مما لا شك فيه أن التفاعل الاجتماعي المتبادل بين أنساق المجتمع المختلفة والأجهزة الأمنية يمثل تكاملاً ضرورياً لإحداث الأمن والاستقرار في المجتمع، حيث يرتبط الأمن ارتباطا وثيقاً بمؤسسات المجتمع المختلفة لما لهذه المؤسسات من دور في بناء المجتمع واستقراره. وتؤدي المؤسسات الاجتماعية أدواراً تكاملية مع المؤسسات الأمنية لإحداث الاستقرار في المجتمع. ففي الوقت الذي تنطلق الجهود الأمنية نحو مكافحة السلوك الإجرامي في المجتمع؛ فإن المؤسسات الاجتماعية تنطلق من محور تقزيم الإرادة الإجرامية لدى الأفراد لممارسة السلوك الإجرامي مما يجعلهم غير راغبين في ممارسته. وبهذا فالمؤسسات الاجتماعية هي بمثابة كوابح اجتماعية تهدف إلى تشريب أفراد المجتمع المعايير والقيم التي تحافظ على أمن المجتمع.

وتهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية في ضوء نظريات الوقاية من الجريمة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في ضوء الموضوع المطروح، حيث إن استقراء أنماط العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية يعد موضوعاً مهماً للعاملين في المجالات الأمنية للنظر للجريمة والسلوك الإجرامي في أبعاد تتجاوز النظرة التقليدية القائمة على أساس المكافحة فقط دون التركيز على عوامل الوقاية وأبعادها.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة أيضا من خلال تفعيل مفهوم الأمن الشامل الذي يأخذ في أبعاده أهمية تفعيل مؤسسات المجتمع المختلفة، وهو ما سوف نناقشه في صفحات هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف يمكن استعراضها على النحو الآتي:

١ - توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لتوضيح العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية.

٢ - إيضاح الأبعاد التنموية للنموذج السعودي في إحداث التكامل الاجتماعي داخل أنساق المجتمع المختلفة وإفراز منظومة أمنية تكافح السلوك الإجرامي.

٣ - توضيح دور الأنساق الاجتماعية في تحقيق المنظومة الأمنية في إطارها المستقبلي.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

١ - هل يمكن توظيف نظريات الوقاية من الجريمة لفهم العلاقة التكاملية بين مؤسسات المجتمع المختلفة؟

٢ - ما الأبعاد التنموية للنموذج السعودي؟ وما دورها في إحداث الأمن والاستقرار؟

٣ - ما دور الأنساق الاجتماعية في تحقيق المنظومة الأمنية في إطارها المستقبلي؟

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات المكتبية التي تعتمد على رصد الأدبيات العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

المفاهيم المستخدمة في الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من رؤية المجتمع كمجموعة من الأنساق المترابطة في ما بينها لإحداث التوازن الاجتماعي داخله، ويستند مفهوم النسق الاجتماعي للاتجاه الوظيفي في دراسته الذي يقوم على افتراض أن المجتمع يمكن دراسته على أنه نسق يتألف من أجزاء تسعى متآزرة لتحقيق حالة توازن قوامها التلازم المتبادل بين هذه الأجزاء، وأي خلل في أداء هذه الأنساق الفرعية يمكن أن يؤدي إلى بروز ظاهرة أو مشكلة اجتماعية في بقية أنساق المجتمع(١).

ويقصد الباحث بالنسق الاجتماعي في هذه الدراسة هو ذلك الكل المترابط من الأدوار الاجتماعية التي تشكل في مجملها نظامًا معينًا داخل بناء المجتمع وثقافته بحيث تتكامل مع الأنساق الأخرى لإحداث التكامل داخل المجتمع، وسوف يقوم الباحث بالتركيز على النسق الديني، والأسري، والتربوي، والاقتصادي، والإعلامي، والأمني، وأدوارها في تكامل المجتمع ككل.

---

(١) الحوت، علي (١٩٩٨م)، النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، مكتبة مدبولي، القاهرة. أحمد، سمير (١٩٨٥م)، النظرية في علم الاجتماع، مكتبة مدبولي، القاهرة. حجازي، فؤاد (١٩٨٠م)، النظرية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.

wallace B And Wolf R, (1991), Contemporary Sociological Theory, The Classical Tradition Prentice-hal Inc., New Jersey.

المدخل النظري للدراسة:

كما سبق القول فإن هذه الدراسة تنطلق في بعدها النظري من مفاهيم الوقاية من الجريمة. والنظرية في مجال الوقاية من الجريمة تهدف في منطلقاتها الأساسية إلى الإسهام في الوصول إلى آليات تساعد في الحيلولة دون حدوث الفعل الإجرامي على مستوى المكافحة ومنع حدوثه على مستوى الوقاية.

والحقيقة أن الأنماط النظرية المعاصرة في مجال الوقاية من الجريمة يمكن حصرها في نمطين أساسيين على النحو الآتي:

أولاً: الوقاية الاجتماعية

وهذا النوع من الوقاية يركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المفرزة للجريمة وكيفية معالجتها عن طريق التعلم والتثقيف وتوفير العمل والسكن وملء أوقات فراغ الشباب وغيرها من برامج اجتماعية موجهة.

ثانياً: الوقاية الموقفية

وهذا النوع من الوقاية تنصب الجهود فيه نحو فئات اجتماعية معرضة للوقوع في براثن الجريمة أو التي تكثر الجريمة في أوساطها (المناطق الساخنة) أو التركيز على الأنماط الإجرامية الشائعة في المجتمع.

ولوضع التصورات السابقة في شكل مثلث هرمي يمكن قراءته فإن مثلث الجريمة الآتي يمكن أن يشرح فكرة النظرية بشكل أفضل(٢).

---

(2) Felson And Cohen, (1992). Routine Activity Rational Choice, London, New Brunswick.

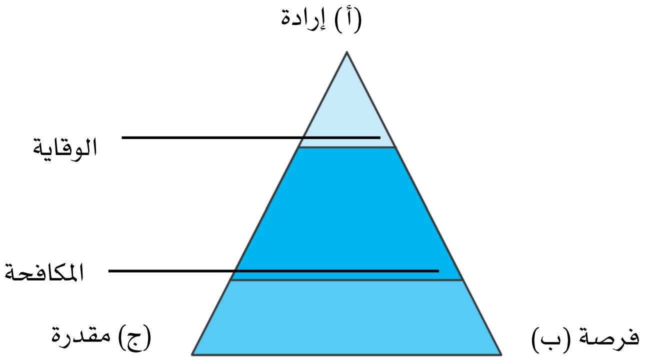

ولشرح مثلث الجريمة بشكل أكثر وضوحاً يمكننا القول: إنه لحدوث السلوك الإجرامي لابد أن تتوفر في الشخص الإرادة لممارسة ذلك السلوك، على أن هذه الإرادة لا تكفي لوحدها لإفراز سلوك خارج عن القانون ما لم تتوفر الفرصة والمقدرة للشخص لممارسة السلوك الإجرامي.

فعلى سبيل المثال إذا وجد شخص يريد أن يسرق سيارة فلابد من توفر الإرادة الإجرامية لديه لممارسة سلوك السرقة، بالإضافة إلى توفر الفرصة في وجود سيارة يمكن سرقتها، ومن ثم المقدرة على ممارسة سلوك السرقة.

ولذا فالسلوك الإجرامي نتاج لتوفر العوامل الثلاثة (أ – ب – ج)، الأمر الذي يعني أن جهود المكافحة تظل في مجملها تتركز على تقليل الفرص لممارسة السلوك الإجرامي لدى الأشخاص، وتقليل فرص المقدرة على ممارسته حول (ب– ج). أما جهود الوقاية على مستوى (أ) فهي مرحلة أكثر تطورًا، ونرى أنها يجب أن تنطلق من الجهود الرامية إلى تحجيم الإرادة الإجرامية لدى الأشخاص، بحيث لا يرغبون ممارسة السلوك الإجرامي منذ البداية عن طريق جميع وسائط التنشئة الاجتماعية وتوفير الرفاهية التي تجعل الأشخاص لا يفكرون أو يرغبون ممارسة السلوك الإجرامي حتى وإن توافرت الفرصة والمقدرة لديهم لممارسة مثل هذا السلوك.

]

وتنطلق جهود الوقاية من رفض الإرادة الإجرامية في مجملها من البرامج التنموية التي تهدف إلى رفاهية المواطن في الدرجة الأولى، وتجعل إرادته في ممارسة السلوك المنحرف قليلة إن لم تكن معدومة. ولا يمكن الوصول إلى جهود الوقاية الاجتماعية إلا من خلال الأداء الفاعل لجميع أنساق المجتمع بشكل تكاملي لأدوارها الاجتماعية الرامية لإحداث الاستقرار في المجتمع ككل(٣).

وقبل الحديث عن الأدوار الاجتماعية للأنساق الاجتماعية المختلفة - المؤدية إلى تحجيم الإرادة الإجرامية لدى الأفراد، وبالآتي الوقاية من الجريمة - سوف نوضح المنطلقات التنموية التي يبنى عليها النموذج السعودي للتنمية لما لها من دور أساس في إحداث الاستقرار الأمني داخل المجتمع من خلال التفاعل الإيجابي بين أنساق المجتمع المختلفة.

ونعتقد أن هناك أربعة محاور أساسية للنموذج السعودي للتنمية ذات علاقة بالأنساق الاجتماعية التي سوف تستعرض أدوارها الأمنية في جزء لاحق من هذه الدراسة، وهي باختصار على النحو الآتي:

المحور الأول: الأخذ بما يتلاءم من الأنظمة والقوانين العالمية مع المحافظة على الشريعة الإسلامية مصدرًا أساسًا للتشريع والعقوبة

عندما تم توحيد المملكة العربية السعودية على يد الملك عبدالعزيز رحمه الله، واستتب الأمن في المجتمع، بدأ الملك عبدالعزيز في وضع القواعد والأنظمة التي تساعد على تسيير الأمور في مملكته الفتية، وقرر أن يخرج بدولته من النظام التقليدي إلى نظام حديث يتسم بالتنظيم الدقيق لجميع شؤون الدولة. وحيث إن الحجاز كانت أكثر المناطق السعودية حينذاك أخذا بالنظم الحديثة والأنظمة المرتبة لشؤون الحياة؛ فقد أمر الملك عبدالعزيز بادئ ذي بدء بتعميمها على

---

(٣) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز (٢٠٠١م)، الوقاية من الانحراف: المفاهيم والأساليب، حوليات كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ٤٥-٤٧.

أرجاء البلاد. وفي الوقت ذاته لم تنغلق المملكة على ذاتها، بل طلبت من الحكومة المصرية بصفتها من أكثر البلدان العربية تنظيمًا، وأكثرها خبرة في ذلك الوقت المساعدة في وضع العديد من القواعد التنظيمية والقانونية. وبالرغم من أن النظام المصري كان مشتقًا من النظام الفرنسي، إلا أن المملكة استطاعت أن تختط لنفسها نظاماً عصرياً يتماشى مع الأنظمة العالمية، وفي الوقت ذاته يجعل من الشريعة الإسلامية المرجع الرئيس في جميع التعاملات اليومية، والمعاملات الشخصية.

وبالرغم من التغيرات العديدة التي ظهرت في بناء المجتمع الاقتصادي، والاجتماعي في العقود الأربعة التي تلت مرحلة التوحيد على يد الملك عبدالعزيز إلا أن السياسة التنظيمية التشريعية في المملكة احتفظت بثباتها. واستطاع المنظم السعودي أن يُخضع جميع التعاملات القانونية المنظمة للقضايا والمعاملات التجارية والاقتصادية والاجتماعية لأحكام الشريعة الإسلامية، كما طوعها لتتماشى معها؛ مما أعطى النظام السعودي تميزاً مغايراً لما هي عليه الحال في العديد من المجتمعات النامية، التي نقلت القوانين والنظم الغربية كما هي إلى مجتمعاتها؛ مما أوجد نوعاً من التناقض والتضارب بين ما هو سائد في ثقافات تلك المجتمعات، وما تفرضه الأنظمة الغربية المستعارة التي لا تتوافق مع البناء التقليدي الاجتماعي والاقتصادي لتلك المجتمعات؛ مما أوجد لديها ضروباً من الصراعات اليومية بسبب التبعية الفكرية، والسياسية للخارج. كما ساعد على إحداث العديد من التغيرات الثقافية لتلك المجتمعات بما يتماشى مع الأنظمة والقوانين الغربية المنظمة لشؤون الحياة في تلك المجتمعات. وتبرز خطورة هذه المشكلة في بعض المجتمعات الإسلامية والعربية التي يجد المواطن نفسه مرغماً على حل قضاياه اليومية وفقا لقانون الأحوال المدنية الفرنسي، أو النظام القانوني الإنجليزي، أو ما شابه

ذلك. وحيث إن تلك القوانين لا تتوافق مع القيم والثقافة العربية أو الإسلامية فإن مواطن تلك البلدان لا يقتنع في الكثير من الأحيان بما تصدره مؤسساته القانونية والتشريعية من أحكام.

تطبيق الشريعة الإسلامية أوجد قناعة تامة لدى جميع شرائح المجتمع بشرعية الأحكام وعدالتها

أما في المجتمع السعودي فإن تطبيق الشريعة الإسلامية قد أوجد قناعة تامة لدى جميع شرائح المجتمع بشرعية الأحكام وعدالتها، والمساواة في التطبيق. كما أدى تطبيق الشريعة الإسلامية إلى استتباب الأمن في أنحاء المجتمع. فبالرغم من زيادة عدد سكان المملكة في السنوات التي تلت سنوات التنمية، وتضاعف عدد السكان من مواطنين ووافدين عما كان عليه عددهم قبل مرحلة التنمية، إلا أن نسبة الجريمة في المجتمع السعودي تعد منخفضة بشكل كبير مقارنة بالعديد من المجتمعات الأخرى، حيث إن النموذج السعودي في مكافحة المخدرات وتطبيق أحكام الشرع في قضايا القصاص والزنا وما إلى ذلك من أمور ينظر إليه لدى الكثير من المجتمعات حتى غير الإسلامية منها على أنه نموذج ناجح لمكافحة تلك الجرائم؛ مما حدا بالكثير من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق أحكام الإعدام المعمول بها في المملكة (القصاص) لمرتكبي جرائم القتل. كما بدأ كثير من الدول في النظر إلى سياسة المملكة في تطبيق حكم الإعدام لمهربي المخدرات ومروجيها عند تكرر ترويجهم، على أنها تشريع ناجح أعطى فعاليته في مكافحة هذه المشكلة العالمية؛ مما جعل بعض تلك الدول تتبنى فعلياً تلك السياسة.

وبالرغم من ظهور العديد من المنظمات الدولية التي تحارب التوجه السعودي في تطبيق الشريعة الإسلامية في أحكام المعاملات، وتنعته بالتخلف والرجعية وامتهان حقوق الإنسان، إلا أن السياسة السعودية الثابتة والمؤمنة بعدالة الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها في

التعامل اليومي لبني البشر لم تأبه بما تقوله تلك المنظمات، ولم تخضع لضغوطها الدائمة، بالرغم من الإلحاح الشديد الذي تفرضه مثل تلك المنظمات الدولية على المملكة للتخلي عن تطبيق الشريعة في أحكام المعاملات، إلا أن ثبات المملكة على مبدئها، وتمسكها بما آمنت به جعل أغلب المجتمعات والمنظمات تحترم السياسة التشريعية في المملكة، وتتعامل معها من ذلك المنطلق(٤).

المحور الثاني: الانفتاح الثقافي العالمي على جميع الحضارات مع الإبقاء على الخصوصية الثقافية للمجتمع

أما البعد الثاني من أبعاد النموذج السعودي في التنمية فيتمثل في الانفتاح الثقافي المتزن الذي وضع أسسه مؤسس الكيان السعودي الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - الذي قال: "إن بعض المسلمين - مع الأسف - لم يجدوا طريقة للتقدم في نظرهم عدا تقليد الأوربيين، ولكنهم لم يقلدوهم فيما كان سبب قوتهم ومنعتهم، ومضت عشرات السنين على الذين يدعون لتقليد الأوربيين، ولكن من منهم عمل إلى اليوم إبرة أو صنع طائرة أو اخترع بندقية أو مدفعا؟!"(٥). وعليه فقد وضع الملك عبدالعزيز - رحمه الله - الأسس التي أكدت توجه الدولة السعودية في التنمية، وأصبحت هذه الأسس المبنية على العقيدة الصافية، والنظرة الإسلامية الشاملة، والداعية للكسب العلمي والاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، والتعاون مع الآخرين لما فيه المصلحة والخير، جزءاً من الركائز التي قامت عليها التنمية في الدولة السعودية الحديثة، والتي نتج عنها الازدهار، والتنمية الملموسة التي شهدها المجتمع السعودي. كما أنه أكد ذلك بنفسه منذ

---

(٤) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز؛ والعسيري، عبدالرحمن محمد (٢٠٠١م)، النموذج السعودي للتنمية، بحث منشور ضمن أعمال مؤتمر العلوم والتنمية والبيئة، جامعة الأزهر، ص ١٨.

(٥) الريحاني، أمين (١٩٥٤م)، تاريخ نجد وملحقاته وسيرة عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ص ٦٥.

اللحظات الأولى التي تولى فيها زمام الحكم، حيث شرع في تطوير مملكته، وأخذ بالأساليب العصرية، والانفتاح الثقافي على المجتمعات العالمية، فاستحدث مدرسة تحضير البعثات، وبدأ في إرسال أبناء المجتمع السعودي في بعثات خارجية إلى مصر ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وغيرها للدراسة. وهو أمر لم يكن شائعاً في إقليم نجد وباقي الأقاليم الأخرى من أقاليم الجزيرة العربية باستثناء الحجاز. كما أن السياسة السعودية لم تتقوقع على ذاتها، بل إنها رأت أن تقدم الشعوب لا يمكن أن يكون إلا بالاتصال بالحضارات الإنسانية، وإن أي حضارة لا يمكن أن ترتقي إلا بالتمازج بالحضارات الأخرى، والاستفادة من تجارب الشعوب.

وعليه فقد استقدم الملك عبدالعزيز الخبراء في المجالات كافة للنهوض بدولته الفتية، إذ منهم الخبراء في مجال تحلية المياه، والتنقيب عن المعادن، والبترول، وتطوير الزراعة والثروة الحيوانية، وغيرها. إلا أن السياسة السعودية كانت واضحة وصريحة في تعاملها مع الثقافات الوافدة منذ اللحظات الأولى، حيث اشترط الملك عبدالعزيز - رحمه الله - على جميع الشركات العاملة في المملكة أن تخضع للنظام السعودي في تعاملاتها كافة، وأن تحترم الثقافة السعودية، والخصوصية الثقافية للمجتمع.

وقد أصبح هذا التوجه نظاما واضحا وثابتا للسياسة السعودية في تعاملها مع الثقافات العالمية، حيث يخضع الوافدون إلى المملكة لأحكام الشريعة الإسلامية، كما يجب عليهم أن يحترموا الثقافة السعودية. وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر تعد من أكثر الشعوب التي يجتمع على أرضها مئات الجنسيات والثقافات التي تربو على (١٢٠) جنسية من مختلف شعوب الأرض، كما يوجد بها مئات الشركات العالمية، بما فيها الشركات الأمريكية، والأوربية، واليابانية، وجميعها تخضع للنظام

السعودي التشريعي والثقافي في جميع تعاملاتها اليومية. فعلى سبيل المثال بالرغم من أن المجتمع السعودي يعد من أكثر البلدان انفتاحا على الثقافات الأخرى في الوقت الحاضر، إلا أنه يلحظ بالمقابل أن الشركات العالمية العاملة في المملكة تحترم الخصوصية الثقافية السعودية، وتحور برامجها للتوافق مع تلك الثقافة، ففي المجالات الفندقية والمطاعم العالمية يلحظ أنها تحترم الثقافة السعودية المبنية على الشريعة الإسلامية، وعليه فإنها تقدم خدماتها من ذلك المنظور، حيث تقسم صالاتها قسمين: أحدهما خاص بالرجال العزاب، وآخر خاص بالعائلات، كما أنها تقوم بوضع سواتر حاجزة بين الطاولات لإيجاد نوع من الخصوصية للعائلة. كما أن جميع المتاجر والمؤسسات وغيرها تغلق أبوابها في أوقات الصلاة، ويخضع جميع العاملين في المملكة بصرف النظر عن جنسياتهم أو هوياتهم أو دياناتهم لأحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات كافة، حيث يمنعون من الإفطار جهاراً وفي الأماكن العامة في شهر رمضان أمام المسلمين، كما أنه لا يسمح لهم بشرب الخمور وما إلى ذلك من أنظمة تجعل العاملين في المجتمع السعودي يستشعرون الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع السعودي. وحينما بدأت خدمات الإنترنت في المملكة العربية السعودية، استطاع السعوديون أن يؤقلموا هذه التقنية بما يتفق مع القيم الإسلامية، وأن يفسحوا المجال لأبناء المجتمع للاستفادة من الجانب الإيجابي لهذه الخدمة، أما الجوانب السلبية منها فإنها أخضعت لنظام مراقبة دائمة، يمنع من الوصول إليها، محافظة على القيم والأخلاق، وكخطوة للانفتاح المتزن المبني على الأخذ بأسلوب الانتقائية الإيجابية. ولهذا استطاع مقدم الخدمة السعودي أن يقنع كبرى الشركات العالمية المقدمة لهذه الخدمة، وأن يخضعها لشروطه الخاصة، حيث تم حجب العديد من المواقع الإباحية(٦).

---

(٦) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز؛ والعسيري، عبدالرحمن محمد، مرجع سابق.

المحور الثالث: التطوير والتحديث المستمر للمؤسسات مع المحافظة على التراث

أما البعد الثالث فيتمثل في الاعتزاز بالموروثات التقليدية للمجتمع السعودي، المادية منها وغير المادية كجزء من امتداد الحاضر للماضي. فبالرغم من أن تحديث جميع المرافق الحياتية في المجتمع السعودي، وتصميمها على أرقى المستويات العالمية، إلا أن كلا من المخطط السعودي والمواطن ما يزالان ينظران إلى موروثات الآباء والأجداد على أنها مصدر قوتهم وحضارتهم، فعلى سبيل المثال غالباً ما يلحظ في معظم البيوت والفلل السكنية موقع خاص للخيمة العربية التقليدية، التي يستقبل فيها المواطنون ضيوفهم في فخر واعتزاز، وحتى في الفنادق الراقية غالباً ما يكون هناك من يستقبل الضيوف بالقهوة العربية، كما أنه غالباً ما يكون هناك ركن خاص للموروثات الشعبية، التي في كثير من الأحيان تشتمل على بيت الشعر والمجلس العربي، ويلحظ بجلاء اهتمام المخطط التنموي السعودي، بترسيخ فكرة المحافظة على التراث لدى الأجيال القادمة، وربط الأجيال الحالية بماضي الأجداد. فعلى المستوى الرسمي يقام مهرجان سنوي للتراث والثقافة (الجنادرية)، كما تقام العديد من المسابقات الرسمية للخيول العربية، والهجن (الجمال). وهناك العديد من المتاحف الوطنية في مختلف المدن السعودية التي تقدم للمواطنين وخاصة من الشباب نماذج من التراث التقليدي. أما على المستوى الشعبي فإن معظم المنازل السعودية بالرغم من أنها تصمم على أحدث الطرز المعمارية، وتؤثث بأحدث أنواع (الماركات) العالمية، إلا أن المجلس التقليدي الشعبي يشغل حيزاً كبيراً من تلك المنازل، وغالباً ما يكون أكثر تفضيلاً لدى الساكنين والزوار على حد سواء.

مثل هذا النمط من الارتباط الثقافي للمواطن السعودي بقيمه وثقافته، لم يكن وليد الشعور الذاتي بالحنين إلى الماضي. وإنما هو

نتيجة لتضافر العديد من العوامل السياسية والاجتماعية التي تهدف في مجملها إلى جعل التطور الحضري جزءًا مهمًا من الموروث التقليدي، وصهر المستجدات الحضرية، في بوتقة الماضي. وقد أدت هذه السياسة الارتباطية إلى إحداث نوع من التوازن الانتقالي للأجيال الحالية، التي نشأت في أحضان المدنية الحديثة، والانفتاح العالمي، وهيمنة النمط الغربي على مجريات الحياة اليومية في معظم المجالات الحياتية في المجتمع الإنساني. كما قد أدى إلى إيجاد نوع من الضبط الذاتي لدى الأجيال الناشئة، وامتثال للعديد من القيم والمعايير التقليدية، الأمر الذي ساعد على التقليل من الجريمة والانحراف. حيث إن الانحراف في مجتمع محافظ مثل المجتمع السعودي لا يعد جريمة يعاقب عليها القانون فقط، وإنما عار يلحق بجميع أفراد الأسرة أو العشيرة.

كما ساعد مثل هذا النمط من الارتباط الثقافي على استمرارية ارتباط الأجيال الحالية بعادات وتقاليد الأجداد، بما في ذلك عادات الضيافة والأكل والسلوك... فالمتأمل للتغيرات الثقافية في المدن السعودية يلحظ أن هناك نمطين متوازيين من التغير الثقافي. ففي الوقت الذي تنتشر فيه الأنماط الغربية من مطاعم الوجبات السريعة، تنتشر بشكل متوازن العديد من المطاعم الشعبية التي لم تكن معروفة من قبل، كما أن مثل تلك المطاعم تقدم العديد من الأكلات الشعبية من مناطق مختلفة من المجتمع السعودي مما ساعد على تعرف الكثير من الشباب على تلك الأكلات التي كانت فيما مضى حصراً على مناطق محددة.

كما أنه في الوقت الذي انتشرت فيه الملابس الغربية على مختلف نوعياتها الشهيرة انتشرت في الوقت ذاته وبشكل مواز آلاف محلات خياطة الملابس التقليدية للذكور والإناث على حد سواءً، والتي تلاقي إقبالا كبيراً من الشباب، وخاصة في المناسبات الرسمية، مفضلينها على أرقى (الماركات) العالمية.

وكجزء من ربط الناشئة بالموروث التقليدي فإن جميع الطلاب في المدارس الحكومية السعودية يرتدون الزي الوطني، حيث يمنع ارتداء الملابس الأجنبية فيها. وبصفة عامة تعد المحافظة على التراث جزءًا من الثقافة العامة للمجتمع السعودي، يحرص الآباء على نقلها إلى الأبناء في سبيل المحافظة على الهوية، والاعتزاز بالذات(٧).

المحور الرابع: الاهتمام بتنمية الفرد السعودي كمحور رئيس للتنمية

رغم ضآلة الموارد الاقتصادية آنذاك إلا أنه كان لا يبخل رحمه الله بمساعدة المواطنين على تطوير مواردهم الاقتصادية والمعيشية

أما المحور الرابع فإنه يتمثل في كون الفرد السعودي المحور الرئيس للتنمية منذ عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله، حيث جعل جل همه رفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ورغم ضآلة الموارد الاقتصادية آنذاك إلا أنه كان لا يبخل - رحمه الله - بمساعدة المواطنين على تطوير مواردهم الاقتصادية والمعيشية بما كان يقدمه من مساعدات عينية. ويشير أبو عليه(٨) إلى ذلك حيث ذكر "كثرة عطايا الملك عبدالعزيز لشيوخ القبائل وللبدو من الأموال والأرز، والحبوب والشاي والبن وبعض التسهيلات اللازمة للزراعة".

وبعد تطور الأوضاع الاقتصادية فيما بعد اكتشاف النفط اتسعت السياسة التنموية للارتقاء بالسكان فكرياً وثقافياً وصحياً. حيث عمد الملك عبدالعزيز إلى إرسال البعثات التعليمية، وإنشاء المصحات العلاجية والمشاريع الزراعية، وفي هذا الصدد يشير تقرير البعثة الأمريكية الزراعية التي زارت المملكة العربية السعودية آنذاك أن الملك عبدالعزيز كان يعمل جاهدا من أجل قيام مشاريع وطنية في بلاده لإنعاش الحياة الاقتصادية في البلاد التي يستفيد منها الشعب

---

(٧) المرجع السابق.

(٨) أبو عليه، عبدالفتاح (١٤١٨هـ)، الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، ط.٢، دار المريخ، ص ٧٥.

السعودي، وأن حكمة الملك وقوة شخصيته من العوامل الرئيسة التي تساعد على قيام المشروعات الاقتصادية الوطنية(٩).

ولقد توالت عجلة التنمية في المجتمع السعودي بعد وفاة الملك عبدالعزيز رحمه الله، حيث استمرت سياسة أبنائه من بعده لتسير بالسياسة ذاتها التي وضع أسسها المؤسس الراحل في جعل المواطن المحور الرئيس للتنمية(١٠).

والحقيقة أن المملكة العربية السعودية لا تجعل المواطن السعودي فقط هو المحور الأساس للتنمية، وإنما تجعله العين الساهرة على الأمن والاستقرار في المجتمع، وتنطلق هذه النظرة من ضرورة تكامل جميع أنساق المجتمع لإحداث الأمن والاستقرار داخل المجتمع. وسوف نقوم باستعراض أبرز الأنساق الاجتماعية المساعدة في إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع السعودي والنظرة المستقبلية لما يجب أن تقوم به هذه الأنساق على النحو الآتي:

الأنساق الاجتماعية والأدوار الأمنية

تعد الأنساق الاجتماعية كياناً اجتماعيا ينتظم فيه الأفراد طوعا لتحقيق غاية أو من أجل إشباع حاجة، كما تتعدد الأنساق الاجتماعية بتعدد حاجات الأفراد والجماعات، ويرى البعض أن هذه الأنساق عبارة عن تنظيمات اجتماعية قد تكون رسمية أو غير رسمية تعمل على مساعدة أفراد المجتمع للوصول إلى مستوى لائق من الحياة الإنسانية الكريمة في إطار علاقات اجتماعية تمكن الجميع من الإسهام والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع ضمن قيم وعادات وتقاليد المجتمع(١١).

---

(٩) المرجع السابق.

(١٠) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز؛ والعسيري، عبدالرحمن محمد، مرجع سابق.

(١١) عبيد، حسن إسماعيل (١٩٩٦م)، أهمية المؤسسات الاجتماعية في المحافظة على الأمن الاجتماعي، ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي الأمني ومحاصرة الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص ١٧.

وتمارس الأنساق الاجتماعية الرسمية نشاطاتها ضمن مسؤولية محدودة ومنصوص عليها في نظام الدولة، مثل: أجهزة الأمن، الجهاز القضائي، الجهاز التعليمي، الجهاز الإعلامي...، أما الأنساق الاجتماعية غير الرسمية فإنها تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع، مثل: الأسرة، المسجد، جماعات الرفاق، النوادي، جماعات الجوار، الرأي العام(١٢).

وتؤدي الأنساق الاجتماعية دورا مهمًا في المحافظة على الأمن، وذلك من خلال أعمالها وبرامجها الموجهة للمجتمع، وتكمن أهمية هذا الدور في أن الأنساق الاجتماعية تقدم خدمات وبرامج عدة لأفراد المجتمع سواء كانت صحية أو اجتماعية أو مهنية أو ترفيهية وغيرها من الخدمات المتعددة، وبالتالي فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد، فكلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لأفراد المجتمع على مستوى عال وتتناسب مع متطلبات العصر، كان الأفراد أكثر نضجا وتفاعلا مع الآخرين سواء أفرادًا بعضهم مع بعض أو أفرادًا ومؤسسات، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي واجتماعي ونفسي، وبالتالي يسود الأمن ويصبح لكل فرد ومؤسسة مسؤولية تجاه المجتمع في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي، وعندما لا تلبي هذه الأنساق متطلبات الأفراد، ولا تسعى لتحقيق أمنهم النفسي والاجتماعي يصبح الأفراد مضطربين، ويسودهم عدم الثقة بهذه الأنساق، وبالتالي يصبحون كارهين وناقمين، ولربما يؤدي ذلك إلى ضعف انتمائهم للمجتمع، حيث إنه لا توجد مشاركات فاعلة من قبل هذه الأنساق، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار في المجتمع، الأمر الذي يعني الفوضى وكثرة الجرائم وما شابه ذلك.

---

(١٢) البكر، محمد عبدالله (١٤٢٠هـ)، تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٦، العدد ٣٢، ص ١٧-٤٧.

لذا تتركز وظيفة الأنساق الاجتماعية على تثبيت القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع فضلا عن تغيير حياة الناس من خلال تحفيزهم للمشاركة في الجهود الرامية إلى إنجاح مشروعات التنمية الاجتماعية، وكذلك تأكيد دور العلاقات الاجتماعية في المجتمع وأهمية التماسك الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، بالإضافة إلى مساعدة أفراد المجتمع على التوافق مع مجتمعاتهم مما يعزز دور الأمن في المجتمع.

وفيما يأتي مناقشة لدور بعض الأنساق الاجتماعية في إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: النسق الديني

يمثل النسق الديني أحد الأنساق المهمة في حفظ توازن المجتمع، ويتكامل النسق الديني مع الأنساق الاجتماعية الأخرى لإحداث التوازن والأمن داخل أبنية المجتمع المختلفة، وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يقوم الباحث باستعراض الدور الأمني للنسق الديني، حيث يقوم النسق الديني بمجموعة من الوظائف الاجتماعية داخل المجتمع، ويمكن استعراض بعض منها على النحو الآتي:

١ - تأصيل القيم الاجتماعية النابعة من الشريعة الإسلامية، وإبراز أهمية التكامل الاجتماعي الذي يفرضه الإسلام لضمان أمن الفرد والمجتمع.

٢ - تقوية الأدوار الإيجابية للتنشئة الدينية خاصة في ضبط الوسائل الشخصية الذاتية المؤدية للجنوح أو ارتكاب الجريمة.

٣ - تقوية الجانب الديني في نفوس الناس بما يتلقونه من وعظ وإرشاد وتوجيه بعضهم بعضاً من الوقوع في المعاصي، ويجعلهم من عناصر الخير في المجتمع.

٤ - تزويد المصلين بشعور التضامن والأخوة في اجتماعهم للصلاة والرغبة في معاونة بعضهم بعضاً، ونزع الرغبة في الاعتداء

والتعدي على حقوق الآخرين، من خلال اجتماعهم في الصلاة خمس مرات يومياً.

٥ - الإرشاد والتوجيه إلى الفضائل الإسلامية، وبيان محاسن السلوك الإسلامي الصحيح بين الفرد وأخيه، وبين الفرد وسائر قطاعات المجتمع وجماعاته.

٦ - نشر الوعي الديني بين جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يقرب الناس من دينهم، ويحبب إليهم الالتزام بأحكامه عن فهم وإيمان، فيقيهم ذلك شر الانحراف.

٧ - تذكير الناس بيوم القيامة وما فيها من ثواب وعقاب يجعلهم يراقبون الله تعالى في السر والعلن، فيبتعدون بذلك عن كل الشرور والآثام، ويتجنبون الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

٨ - الارتقاء بتربية الخلق والضمير إلى أعلى المستويات؛ مما يشيع روح الفضيلة والمثالية، فيسود الجميع جو مفعم بالهدوء والسكينة والقناعة والرضا.

٩ - توجيه الناس إلى الالتزام بأوامر الدين واجتناب نواهيه. وكلها كما نعلم تبعد المرء عن الانحراف والجرائم.

١٠ - ترشيد أعمال الخير والبر بتوجيه الجمعيات الدينية في المجتمع لإنشاء المعاهد الشرعية للذكور والإناث، وإيجاد فرص عمل مناسبة.

١١ - تقديم الخدمات إلى أفراد المجتمع المعوزين، والتوجيه والتربية الدينية التي تقوم على تنمية الأخلاق الحميدة، والتصدي للفساد والرذيلة وسيادة أحكام الشريعة، والعمل على منع الجريمة عن طريق: التهذيب النفسي، وتكوين رأي عام فاضل مضاد للجريمة، وذلك من خلال المحاضرات والندوات والنشرات والكتب والمجلات التي تصدرها أو تعدها المؤسسات الدينية.

١٢ - العمل على توجيه الخدمات نحو الفئات الخاصة كالأحداث والمعوقين الذين هم بأمس الحاجة إلى من يأخذ بأيديهم ويساعدهم؛ لأنهم لا يستطيعون سد حاجاتهم بأنفسهم لعجزهم أو لجهلهم أو لقصر أيديهم.

وتقوم الجمعيات المنطلقة من المساجد والمؤسسات الدينية بمجموعة من الأعمال التي تساعد على استتباب الأمن في المجتمع نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:

١ - تقديم مساعدات للفقراء والمعوزين للحد من التناقض الاجتماعي الذي يكون بين من يملكون الثروة والذين تعوزهم الحاجة إلى أدنى متطلبات الحياة، فتخفف حدة الصراع بينهم.

٢ - تقديم المعونة والتوجيه لحالات الأطفال والأسر التي تتعرض لمشكلات ومواقف تتطلب المساعدة(١٣).

إن هذا الجهد الذي تبذله المؤسسات الدينية في تقديم الدعم لفئات عدة من المجتمع كالأيتام والأرامل والمحتاجين والعاطلين عن العمل، يقلل في النهاية من احتمالات وقوع هذه الفئات فريسة للجريمة والانحراف جراء الفقر والحاجة، والفارق الكبير بين الفقراء والأغنياء يتلاشى أمام هذا الجهد الخيري الذي يرتكز على موازنة كبيرة ودعم أكبر من الذين يجدون في الجمعيات الطريق الأسلم لتصب فيه زكاة أموالهم أو صدقاتهم، بما في ذلك صدقات الفطر أو الأضاحي.

---

(١٣) لؤلؤ، عبدالله (١٤١٧هـ)، دور التنشئة الاجتماعية والثقافية والدينية المرتبطة بوقاية المجتمع من مخاطر الجريمة والانحراف، جامعة الإمارات. راشد، راشد محمد (١٤١٧هـ)، دور الجمعيات ذات النفع العام في الإمارات في التنشئة الاجتماعية وتحصين المجتمع ضد الجريمة الانحراف، جمعية الاجتماعيين، أبو ظبي.

واقع النسق الديني في المجتمع السعودي:

مما لا شك فيه أن النسق الديني يمثل أهم المرتكزات التي تدور حولها الثوابت السعودية، حيث يقوم المجتمع على تعاليم الدين الإسلامي، وتمثل التوجهات الدينية المحور الأساسي لجميع سلوكيات أفراد المجتمع السعودي؛ لذا نجد أن جميع نشاطات الأفراد تقوم على الدين، فهم يؤدون الصلوات الخمس في اليوم والليلة، ويقومون بأداء الفرائض الدينية التي أوجبها عليهم دينهم الإسلامي، وحيث إن حياة الفرد في المجتمع السعودي تتمحور طوال اليوم والليلة حول الكثير من الأنشطة الدينية التي يمارسونها. وبسبب طبيعة المجتمع السعودي التي تقوم على أساس التدين الكامل والمحافظة على التعليمات الدينية، فإن النسق الديني يتداخل بشكل أساسي مع باقي الأنساق لإحداث التوازن والاستقرار في بناء المجتمع وثقافته، وبهذا فإن أي تداخلات مرغوبة في مجتمع محافظ مثل المجتمع السعودي يجب أن تنبع من تعاليم الدين الإسلامي. ولأهمية هذا الدين في المجتمع، فان تفعيل هذا النسق في جانبه الأمني يعد ضرورة أساسية لإحداث التوازن المرغوب في المجتمع السعودي.

رؤية مستقبلية للدور الأمني للنسق الديني:

يؤدي النسق الديني أدواراً أساسية في إحداث التوازن والاستقرار داخل المجتمع السعودي، بصفته المحرك الأساس لسلوكيات أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولتفعيل الدور الأمني للنسق الديني داخل بناء المجتمع السعودي وثقافته فلا بد من طرح آليات جديدة تتفاعل مع المتغيرات والمستجدات الحضرية وتتماشى مع التعليمات الشرعية، من خلال مخاطبة الشباب بعقلية انفتاحية تتيح الفرصة للتحاور مع الآخر دون إفراط أو تفريط.

ويمكن تلخيص أبرز المحاور التي نرى أن النسق الديني يجب أن يقوم بها في هذا الوقت فيما يأتي:

تمثل قضايا الشباب والأمن الفكري إحدى القضايا الأساسية في مجال الأمن الفكري في المجتمع السعودي، لذا فلابد من تفعيل النسق الديني في المجتمع السعودي لمحاربة تيارات الفساد التي قد يواجهها الشباب في مسيرة حياتهم وذلك من خلال:

١ - تحصين فكر الشباب وعقولهم من أي غزو فكري مضلل موجه من وسائل الإعلام المختلفة، وتنبيه الشباب إلى خطورة الانجراف وراء الجماعات المتطرفة، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال مجموعة من الآليات منها:

- خطب الجمع.
- الندوات الدينية الموجهة.
- المحاضرات.
- البرامج والحوارات المتلفزة.
- المؤلفات العلمية.
- نشر الشريط الإسلامي المتوازن الطرح والمنهجية.

وعلى العموم فإن كل آلية من هذه الآليات تحتاج إلى قراءة اجتماعية للمجتمع واختيار الوقت والزمان المناسبين لطرحها.

٢ - اختيار رجال الدعوة والوعظ والإرشاد من المتعمقين في العلوم الشرعية؛ لكي يصبحوا نماذج يحتذي بها الشباب بدلا من الانسياق وراء نماذج تحثهم على التطرف والغلو (حيث لحظ من اعترافات الشباب المُغرر بهم المتلفزة تأثرهم بأفكار دخيلة على المجتمع من رموز دينية في الغالب هم من غير السعوديين).

٣ - حث الخطباء ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد بالتركيز على التوعية الأمنية، وتوضيح مخاطر التطرف المصحوب بالإرهاب، والتأكيد على وسطية الإسلام، وإشاعة روح التسامح وقبول الآخر والبعد عن الغلو والتكفير.

ثانياً: النسق الأسري

يؤدي النسق الأسري دوراً كبيرًا في عملية الضبط الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد؛ مما جعل هذا النسق يحظى باهتمام بالغ من جميع المختصين؛ لأن صلاح المجتمع واستقامته يرتبط ارتبطًا وثيقاً بمخرجاته.

حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي يقوم به النسق الأسري والمتمثل في حفظ النوع الإنساني، بالإضافة إلى توجيه سلوك أبنائها حيث تعد الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، ويتعلم فيها لغته، وتؤثر في تكوينه الجسمي والنفسي والاجتماعي والعقائدي، وتتجسد هذه الحقيقة في قول الرسول ﷺ: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه"(١٤).

وقد جاءت تشريعات الإسلام كلها لبناء الأسرة ولتنظيمها وحمايتها من التفكك، ومن ذلك حسن اختيار الزوجة أو الزوج وأحكام النكاح والطلاق وحقوق الزوجين تجاه بعضهما البعض وتجاه أبنائهما، وحقوق الآباء والأمهات على الأبناء...، وكل ذلك يدل على المكانة التي أولاها الإسلام للأسرة؛ لأنها مكان نشوء الأجيال، وعلى قدر ما تكون الأسرة يكون مستقبل الأمة.

ولا شك أن تربية الأبناء التربية الإيمانية الصالحة تنعكس بالضرورة على بناء المجتمع وثقافته، حيث إنه يتكون من مجموعة من الأفراد والأسر، فحيثما كانت الأسرة منتجة لأفراد صالحين ملتزمين بقيم المجتمع ومفاهيمه كان المجتمع أكثر استقرارا وأمنا بإذن الله سبحانه وتعالى.

وينطلق الاستقرار المجتمعي من بناء الأسرة فإذا كانت الأسرة التي تربى فيها الإنسان قائمة على مبادئ سلوكية سليمة كانت عملية

---

(١٤) الترمذي، سنن الترمذي (١٤٠٠هـ)، الجزء الرابع، حديث ٢٦١٦، ص ٧٠.

التعلم والاكتساب عملية سليمة أيضاً وبقدر ما تكون تلك المبادئ فاسدة بقدر ما تنعكس صورتها على تصرف الإنسان وسلوكه، كما أنه بحسب ما تتمتع به الأسرة من تماسك وترابط وسلامة أو بحسب ما تعانيه من تصدع وتفكك وخلافات تتكون شخصية الطفل متأرجحة بين وضع الاتزان في الحالة الأولى والاختلال في الحالة الثانية.

ومن هذا المنطلق يبرز دور الأسرة في عملية التنشئة ذات الأنواع المتعددة التي تحصن الأفراد ضد الممارسات السلوكية المنحرفة والجريمة، ويمكن تحديد أنواع التنشئة التي تقوم بها الأسرة على النحو الآتي:

١ - التنشئة الدينية:

ويقصد بالتنشئة الدينية تلك الممارسات السلوكية وعمليات الإدراك المتعددة التي تحمي الفرد، وتزكي النفس، وذلك من خلال ما جاء في القرآن والسنة النبوية من حكم ومواعظ وأوامر ونواه، حيث ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها وتعميق معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد ليس بوصفها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط، ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك الفرد، فيتحلى بالأخلاق والقيم، ويتخلى عن ارتكاب المعاصي، وينأى بنفسه بعيدا عن مواطن الزلل وبؤر الفساد التي تقوده للجريمة والانحراف.

٢ - التنشئة الاجتماعية:

لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وتوجيه سلوك أفرادها، وتتجلى أهمية الدور الذي تقوم به الأسرة في علمية التنشئة الاجتماعية في جانبين، هما:

- الجانب الوقائي، ويعني الدور الذي تقوم به الأسرة في سبيل تحصين أفرادها ضد جميع المؤثرات الضارة والسلبية في

المجتمع، سواء كانت صحية أو فكرية أو اجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم، وهذا الجانب يؤدي دورًا أساسياً على مستوى رفض السلوك الإجرامي (رفض الإرادة الإجرامية).

- الجانب العلاجي، وهو عملية لاحقة في حالة وجود خلل في العملية الوقائية السابقة، حيث تقوم الأسرة بمتابعة سلوكيات أفرادها بصفة مستمرة، وتلمس أماكن الخلل والمسارعة في معالجتها قبل أن تتحول إلى أفعال ضارة بالفرد والأسرة والمجتمع. وهذا يقع على مستوى مكافحة السلوك الإجرامي (المكافحة على مستوى تقزيم الفرصة والمقدرة).

٣ - التنشئة الأخلاقية:

ويعني هذا النوع من التنشئة غرس القيم والمعايير الأخلاقية وتوضيح فائدتها لهم في حياتهم الاجتماعية، فالصدق والأمانة والوفاء بالوعد والشرف والكرامة وحسن السلوك جميعها قيم خفية لا تظهر إلا في تعامل الأفراد وتفاعلهم مع بعضهم البعض، ولأن الأفراد يعيشون أولا في إطار أسرة، فهم يتعلمون منها، ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل الذي يلحظونه في التعامل والعلاقات داخل الأسرة من جهة وعلاقة الأسرة وتصرفاتها في المجتمع الخارجي من جهة أخرى.

٤ - التنشئة الثقافية:

وتعني التهذيب، وتنمية المعارف، وتوسيع المدارك التي يفترض أن تقوم بها الأسرة من خلال تنمية معارف الأبناء بالخبرات البشرية السابقة والحاضرة وتعريفهم ببعض المواقف وكيفية التصرف فيها بما في ذلك من قضايا ومشكلات وخلافات، فهذا يكسب الفرد الاتزان والقدرة على التصرف في الكثير من المواقف وتحكيم العقل على الفعل.

النسق الأسري السعودي واقعه ومشكلاته:

أدت التغيرات الاقتصادية والانفتاح السريع الذي شهده المجتمع السعودي - في السنوات العشر الأخيرة على وجه الخصوص - إلى تحولات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية لدرجة أن آثاره لحقت بالأنساق الاجتماعية ومن بينها النسق الأسري الذي تعرض لبعض التغيرات في شكل الأسرة من حيث الحجم والتكوين وفي شكل علاقاتها الاجتماعية وأنماطها. في ظل غياب التفكير الإستراتيجي القائم على الإعداد والتأهيل لمواجهة تلك المتغيرات. وظهر الكثير من السلبيات التي أثرت على بناء النسق الأسري وتماسكه، مثل: ضعف سيطرة الأب على الأسرة، والاعتماد المطلق على العمالة المنزلية، كثرة الخلافات والمشاكل العائلية والتفكك الأسري بأنواعه المختلفة (طلاق، هجرة وانشغال الأب عن الأسرة) وأوضاع الأسرة المعيشية.

وتعكس بعض الإحصائيات المتعلقة بمعدلات الطلاق في المملكة هذا الخلل الذي يعاني منه النسق الأسري، حيث نشرت جريدة الشرق الأوسط في عددها الصادر في ١٧/١/١٤٢٠هـ(١٥) أن معدل الطلاق في المجتمع السعودي بلغ ٣٠٪ من إجمالي عدد حالات الزواج، كما نشرت جريدة الوطن في عددها الصادر في ١٨/٩/١٤٢٢هـ(١٦) أن عدد حالات الطلاق قد بلغ (١٢١٩٢) حالة خلال سنة، بمعدل ٣٣ حالة طلاق يومياً. وبلغ عدد حالات الطلاق بنهاية عام ١٤٢٢هـ (١٨٧٦٥) حالة(١٧).

وهذه الشواهد تؤكد إلى حد كبير جزءًا من المشاكل التي تعانيها الأسرة السعودية التي أثرت بدورها على وظائف وأدوار وبناء النسق الأسري، ولما كان بناء الأسرة وتماسكها من العوامل المهمة في إنجاح

---

(١٥) جريد الشرق الأوسط، العدد (٧٤٦٢) بتاريخ ١٧/١/١٤٢٠هـ.

(١٦) جريدة الوطن، العدد (٤٣٠) بتاريخ ١٨/٩/١٤٢٢هـ.

(١٧) وزارة العدل، الكتاب الإحصائي السادس والعشرون، ص (٢٤٣).

عمليات التنشئة الاجتماعية السوية للأبناء كان من المتوقع أن ينعكس ما وصلت إليه أحوال بعض الأسر السعودية على سلوكيات الأبناء في شكل انحرافات وخروج على القيم والأنظمة.

ووفقا لهذه التبعات والمؤثرات برزت أفعال إجرامية عدة بين فئات الأحداث والشباب، حيث تشير إحصائيات مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية إلى أن (٧٠٪) من إجمالي جناة الحوادث الجنائية بالمملكة العربية السعودية تتراوح أعمارهم ما بين (١٥-٢٨ سنة)(١٨).

وقد أشارت نتائج الدراسات والبحوث التي أجريت على مستوى المملكة عن جرائم الأحداث والشباب أن أسباب ارتفاع إسهام هذه الفئة العمرية في الجريمة يكمن على وجه الخصوص في أسباب ذات طابع اجتماعي، أهمها ضعف قدرة النسق الأسري في الاضطلاع بدوره الطبيعي الوقائي(١٩).

ولعل هذا الانتشار للجرائم في أوساط صغار السن والشباب رغم وقوعهم تحت وصاية النسق الأسري، وفي مرحلة التقبل للتأثير يدل على وجود مشكلة في ذلك النسق. وهو فعلا ما أكدته الدراسات المختصة في هذا المجال، حيث أوضحت دراسة أجراها مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية عن "التنبؤ بانحراف الأحداث" من

---

(١٨) مركز أبحاث مكافحة الجريمة، التقرير السنوي عن حركة الجريمة، (١٤٢٤هـ).

(١٩) مركز أبحاث مكافحة الجريمة (١٤١٢هـ)، الأسرة السعودية والواقع الحضاري المعاصر بين اختلاف المعاملة الوالدية وعلاقتها بسوية أو جنوح الأبناء، الرياض. المرزوقي وآخرون (١٤١٦هـ)، إدمان المخدرات في أوساط الشباب في المجتمع العربي السعودي، سلسلة دراسات اجتماعية مقارنة، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض. شمس، محمد؛ وعقاد، عدنان (١٤١٢هـ)، تأثير العوامل الاقتصادية على معدلات الجريمة مع التركيز على السرقات: دراسة كمية وكيفية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض. الملك، شرف (١٤١١ هـ)، جنوح الأحداث ومحدداته في المملكة العربية السعودية، البحث الرابع عشر، سلسلة بحوث مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

خلال الخصائص الأسرية وأساليب المعاملة الوالدية ومفهوم الذات، أن الأسرة السعودية تميل إلى استخدام أسلوب العقاب الجسدي في عملية تنشئة الأطفال بصورة عامة(٢٠)، وفي دراسة أخرى عن "الترابط الأسري وأثره في تكوين شخصية الشباب" وجد أن ٥٠٪ من عينة الدراسة غير راضية عن وضع الأسرة و٥٠٪ أفادت بأن ثمة شجارًا دائما بين الأب والأم، وأن ٣٢٪ من أفراد العينة يتعرضون للإهمال من قبل الوالدين(٢١).

ويوضح ما ذكرناه سابقاً بجلاء معاناة الأسرة نتيجة لتلك المتغيرات التي شهدها مجتمعنا في السنوات الأخيرة وما صاحبها من تنوع الاحتياجات، وتشعب المشاكل، وتطور الأنماط السلوكية في ظل تآكل القيم الاجتماعية وضعف المساندة المجتمعية؛ مما يدعو إلى ضرورة مراجعة النسق الأسري لسياسته وبرامجه بالتكامل مع الأنساق الأخرى الاجتماعية، والتربوية، والاقتصادية، والدينية، والأمنية بما يكفل الوقاية من الانحرافات وتأمين المجتمع، وبالتالي منع الإرادة لدى الأفراد لارتكاب السلوك الإجرامي.

رؤية مستقبلية للدور الأمني للنسق الأسري:

إن السؤال الذي يجب طرحه هنا قبل مناقشة الدور الأمني للنسق الأسري هو هل الأسرة معدة فعلاً لأداء هذا الدور؟ وبمعنى آخر: هل الأسرة السعودية الآن في وضع يمكنها من أن تؤدي دورها الفعال في تنفيذ إستراتيجية تحجيم الإرادة الإجرامية لدى أفرادها؟

ويمكن القول: إن من الأهمية بمكان قيام الأسرة السعودية بالدور الأمني المناط بها أكثر من أي وقت مضى بسبب أن التغيرات الاقتصادية

---

(٢٠) الصيرفي، عبدالله عبدالغني (١٤١٧هـ)، التنبؤ بانحراف الأحداث، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.

(٢١) القباع، مندل (١٤٠٠هـ)، الترابط الأسري وأثره في تكوين شخصية الشباب، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.

والاجتماعية أحدثت هزة في بناء النسق الأسري، وأفرزت عددا من القيم الفردية على حساب القيم الجماعية، التي حدت بدورها من أداء الأسرة للدور المأمول منها، نتيجة ما لحقها من تفكك وتصدع في أبنيتها، والذي أدى من جهته إلى إضعاف فاعلية دور الأبوين، نتيجة للخلافات والمشاجرات العائلية، وانشغال الآباء والأمهات عن متابعة الأبناء والإشراف عليهم، والاعتماد على المربيات والخادمات الأجنبيات، فضلاً عن ضعف دور مؤسسات التوجيه الأخرى كالمدارس والمساجد...

وانطلاقاً من المعطيات السابقة يرى الباحث أن تفعيل الدور الأمني للأسرة السعودية مرتبط بأمور عدة منها على سبيل المثال:

- قوة بناء الأسرة وتماسكها.
- المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لكلا الوالدين.
- الوعي الكافي في الجوانب الأمنية لدى الوالدين.
- قوة العلاقة بين الوالدين وأبنائهم.
- مدى تقدير الوالدين للمسؤولية الأسرية في المحافظة على الأمن.

ولتفعيل هذه الأمور التي تمكن الأسرة من أداء دورها الأمني بالشكل المتوقع وتفعيل إستراتيجية تحجيم الإرادة الإجرامية لدى المنتسبين لها، ينبغي تحقيق ما يأتي:

١ - الاهتمام بالثقافة التربوية للأسرة من خلال:

- إدخال مناهج التربية الأسرية في مناهج التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، والتركيز في هذه المناهج على أسس التنشئة السليمة، وكيفية تعامل الآباء والأمهات مع سيكولوجية الطفل، وتعليمهم كيفية إدارة شؤون الأسرة، والتغلب على الصعوبات، وتحديد المسؤوليات المترتبة على كل منهما.
- عقد دورات تربوية تثقيفية للأمهات والآباء، بشكل دوري عن أساليب التربية الحديثة.

- زيادة مساحة البرامج التربوية في وسائل الإعلام، وإعطاء الفرصة للأمهات والآباء في طرح المشاكل التي تهدد كيان الأسرة وتعريضها للمناقشة الجادة والتحليل المتعمق.

٢ - مساعدة الأسرة في تحسين وضعها الاقتصادي وحل مشاكلها المادية.

٣ - التقليل من الاعتماد على المربيات والخادمات في أمور الأبناء وقصر ذلك على الأمهات مهما كانت الظروف.

٤ - تفعيل الحوار بين الوالدين والأبناء وإعطائهم مساحة من الثقة والاعتماد على النفس.

٥ - عقد دورات اجتماعية للشباب المقبلين على الزواج توضح لهم خلالها آليات التعامل السليم مع الزوجة والأبناء وكيفية بناء أسرة سليمة ومتماسكة.

ثالثاً: النسق التربوي

من المعروف أن الأمن يرتبط ارتباطاً وثيقاً وجوهريا بالتربية والتعليم، إذ بقدر ما تنغرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس أفراد المجتمع بقدر ما يسود ذلك المجتمع الأمن والاطمئنان والاستقرار، ويمثل النسق التربوي أحد الأنساق الاجتماعية المهمة التي تؤدي دورا حيويا ومهمًا في المحافظة على بناء المجتمع واستقراره، حيث يعتقد الوظيفيون أن للنظام التربوي وظيفة مهمة وحيوية في بقاء وتجانس المجتمع من خلال ما يقوم به النظام التعليمي من نقل معايير المجتمع وقيمه من جيل إلى آخر. ويرى دور كايم وهو من أبرز علماء الاتجاه الوظيفي أن "المجتمع يكتب له البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة مناسبة من التجانس والتكامل"(٢٢)، والنظام التربوي في المجتمع

---

(٢٢) عودة، محمد، وآخرون (١٩٩٠م)، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، مكتبة مدبولي، القاهرة.

متمثلاً في المدرسة يعد أحد الركائز البارزة في دعم مثل هذا التجانس واستقراره، وذلك بغرسه في الطفل منذ البداية الأولى للمدرسة قيم المجتمع ومعاييره الضرورية لإحداث عملية التكامل داخل البناء الاجتماعي.

ويرى دور كايم أن مهمة النظام التربوي في المجتمع هي إدماج الأفراد في كل واحد، يطلق عليه دور كايم "مفهوم التضامن الاجتماعي" وحسب ذلك المفهوم، ومن خلال العملية التربوية فإن أفراد المجتمع يتشربون القيم الاجتماعية الإيجابية التي تغرس في نفوسهم قيم الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية التي تحقق التماثل الاجتماعي الضروري للمحافظة على بقاء الأمن والاستقرار في المجتمع(٢٣).

ويؤدي التعليم دوراً حيوياً ومهما في الحفاظ على تماسك المجتمع، وخلق الانتماء الوطني ومشاعر الوحدة الوطنية بين أفراده الضرورية للمحافظة على بقاء المجتمع وتكامله، والتي تنعكس بالضرورة على مكتسبات الوطن الأمنية(٢٤). ومن هذا المنطلق فسوف يتم توضيح الدور الأمني للمدرسة في المجتمع السعودي، وذلك على النحو الآتي:

النسق التربوي السعودي واقعه ومشكلاته:

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التعليم مثالاً يحتذى به حيث قامت سياسة التعليم فيها منذ بدايتها الأولى على غرس العقيدة الإسلامية وتربية النشء على تعاليم الإسلام وقيمه وآدابه، ولذا فإن مناهج التعليم تعد بعد الله - سبحانه وتعالى - صمام الأمان للشباب من الانحراف الثقافي أو ضعف الانتماء والولاء، حيث إن

---

(٢٣) حجازي، مرجع سابق.

(٢٤) اليوسف، عبدالله عبدالعزيز (١٤٢٢هـ)، الدور الأمني للمدرسة في المجتمع السعودي، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض.

الانتماء للأمة قضية عقدية والحفاظ على الوطن والذود عنه واجب شرعي، الأمر الذي جعل هذه المناهج بعد توفيق الله سبحانه وتعالى ركيزة أساسية في توحيد البلاد والحد من مظاهر العنف والانحراف.

ورغم تعالي بعض الأصوات مشيرة إلى فشل المناهج الدراسية في تشريب الناشئة المعايير والقيم الاجتماعية الإيجابية فإن الباحث يعتقد أن المناهج الدراسية قامت بأدوار إيجابية في الماضي نحو استقرار النظام الاجتماعي والثقافي في المجتمع، وما زالت تقوم بهذه الأدوار حتى وقتنا الحاضر. ورغم كل ما يطرح عن فشل المناهج الدراسية وضرورة إعادة النظر فيها إلا أننا نعتقد أن ذلك ليس بالمطلق، وإنما هناك عناصر إيجابية في المناهج الدراسية ينبغي إبرازها، ساعدت وتساعد على المحافظة على الأمن. وفيما يأتي استعراض بعض الإيجابيات والسلبيات في المناهج الدراسية وآليات تفعيلها في المستقبل:

من أهم المواد الدراسية التي تسهم بدور فاعل في خدمة الأمن لدى الطلاب هي مواد التربية الإسلامية التي تدرس في جميع المراحل الدراسية منذ المرحلة الابتدائية إلى أعلى المراحل الدراسية. وتقوم هذه المواد بترسيخ العقيدة الإسلامية في نفوس الطلاب منذ المراحل الأولى للتعليم، ومما لاشك فيه أن انعكاس هذه العقيدة على سلوك التلميذ سوف يجعل منه مواطنا صالحا مساعدا في أمن وطنه وأمانه. وباستعراض دروس التربية الإسلامية في المرحلة الابتدائية نجد أنها تركز على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تربي النفس على القيم الفاضلة، وتحذر من انتهاك المحرمات والفساد في الأرض. وعند استعراض مقرر الحديث للصف الأول المتوسط على سبيل المثال نجد أنه يستكمل الأسس التي يبني

انعكاس هذه العقيدة على سلوك التلميذ سوف يجعل منه مواطنا صالحا مساعدا في أمن وطنه وأمانه

عليها المقرر من المرحلة الابتدائية حيث يناقش مواضيع مهمة في مجال الأمن، مثل: آثار الخلاف والعداوة بين المسلمين، ومفسدات علاقة المسلم بأخيه، وتحريم الظلم. ويسير مقرر الحديث للصف الثاني المتوسط في تكريس الثقافة الأمنية لدى التلاميذ وإبعادهم عن مواطن الشبهات، حيث يناقش مواضيع مهمة لمراحلهم العمرية المتقدمة، مثل: التحذير من تعاطي المسكرات والمخدرات، بالإضافة إلى توضيح حرمة أذى الناس، ويستمر مقرر الحديث للصف الثالث المتوسط على السياق نفسه في طرح المواضيع الأمنية من خلال استعراض مجموعة من المواضيع المتعلقة بالأمن في المجتمع الإسلامي، مثل: تحريم إشهار السلاح على المسلمين وترويعهم، وسب المسلم وقتاله، وإيضاح حد السرقة وتحريمها ومضارها. ويستعرض مقرر الفقه للمرحلة الثانوية مواضيع أمنية تتعلق بأمن المجتمع وحمايته من الجريمة والانحراف من خلال التطرق لمواضيع مهمة، وهي (الحدود - القصاص - الديات - والجناية، ومنها الجناية على النفس والانتحار وحوادث السيارات). كما يستعرض مواضيع أخرى، مثل: أحكام المرتدين ومنهم السحرة والعرافين والمشعوذين، ويأتي مقرر الفقه للصف الثاني الثانوي ليستعرض مواضيع الجريمة بشكل مباشر، مثل: التعريف بالجريمة وأقسامها وأضرارها على المجتمع، والعقوبة وأقسامها وآثارها على المجتمع أيضا، لتوضيح الحد الفاصل بين المقبول في المجتمع وغير المقبول ولردع من تسول له نفسه لاقتراف الجرم لمعرفة نوع العقوبة التي سوف تطبق عليه، وهذا يعد منهجاً علمياً تدعو له بعض نظريات الجريمة، حيث ترى النظرية (الكلاسيكية) أن معرفة الشخص بنوع العقوبة التي سوف تطبق عليه عند ارتكاب السلوك الإجرامي وسيلة لردع الأفراد عن ارتكاب السلوك الإجرامي(٢٥).

---

(٢٥) الوريكات، عابد (٢٠٠٤م)، نظريات علم الجريمة، دار الشروق، عمان، ص ٢٥.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن المواد الدينية في المدارس السعودية تشكل حجر الزاوية في التوعية الأمنية لحفظ المجتمع من الجريمة والانحراف، إلا أن المواد الأخرى تؤدي أدواراً مهمة في المساعدة على تأصيل هذا الجانب، حيث نجد في مواد اللغة العربية الكثير من الإشارات الأمنية، إذ يحتوي مقرر القراءة للصف الأول الابتدائي على موضوعات عدة عن الإرشادات التي يجب اتباعها عند استخدام الطريق، كما يستعرض مقرر القراءة للصف الثاني الابتدائي بعض الإرشادات عن تعليمات المرور، ويستعرض مقرر القراءة للصف الثالث الابتدائي موضوعات عن رجال الأمن ورجال الدفاع المدني، وواجبنا نحوهم. ويحتوي مقرر القراءة للصف الخامس الابتدائي على بعض القصص عن فدائية المسلم في حماية دينه ووطنه، كما يتحدث مقرر القراءة للصف الأول المتوسط عن جهود الدولة في تحقيق الأمن بالإضافة إلى مواضيع أخرى عن حق الطريق وبعض الأناشيد التي تصف حوادث المرور وعواقبها. ويستعرض مقرر المطالعة للصف الثالث الثانوي موضوعات أمنية مهمة حول الأمن (مفهومه وأنواعه)، ومن المواد الأخرى التي سخرتها وزارة التربية والتعليم في مناهجها لدعم مفهوم الأمن وتنميته لدى التلاميذ مواد العلوم الاجتماعية، مثل: التاريخ والجغرافيا، حيث يركز مقرر التاريخ للصف الثالث الثانوي على موضوعات، مثل: النهضة في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله، ويستعرض الأمن والجيش والدفاع، وتطور النهضة في المملكة منذ وفاة الملك عبدالعزيز رحمه الله، كما يستعرض في مراحل سابقة لهذه المرحلة حالة البلاد قبل الحكم السعودي، وأهم الإصلاحات في عهد مؤسس المملكة العربية السعودية؛ لكي يعرف الطالب قدر الإنجاز الذي تحقق في المملكة على يد الملك عبدالعزيز آل سعود، ولكي يحافظ على مقدرات الوطن ويدعم أمنه واستقراره الذي بذل من أجله الكثير والتي كانت ثماره

أن أصبحت المملكة العربية السعودية ولله الحمد من أكثر بلدان العالم أمناً واستقراراً، وذلك بفضل الله سبحانه وتعالى ثم بفضل قيادة هذه البلاد الحكيمة.

وتسهم الجغرافيا في مراحل التعليم المختلفة بمساعدة التلاميذ على معرفة حدود وطنهم ومقدراته وثرواته؛ مما يكرس لديهم الرغبة والدافعية لحماية وحفظ أمنه وسلامته، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مواد، فإن مادة التربية الوطنية التي يبدأ الطلاب تلقيها منذ السنة الرابعة الابتدائية تكرس الكثير من المفاهيم الأمنية والوطنية التي يحتاجها الطالب حسب مستوى عمره العقلي والذهني متدرجة به من استعراض مواضيع عن الوقاية من الأخطار بجميع أنواعها، ومستعرضة في مراحل متقدمة أهمية احترام النظام مع استعراض الأجهزة المدنية المعنية بالأمن الداخلي في الوطن، كما تستعرض الأمن بأنواعه المختلفة؛ الأمن النفسي والأمن الغذائي والأمن المائي والأمن العسكري والأمن البدني. ولا يقتصر دور مادة التربية الوطنية في مراحل التعليم المختلفة على استعراض هذه المحاور فقط، بل يشمل مواضيع مهمة أخرى، مثل: مفهوم البيئة والمخاطر التي تهددها، بالإضافة إلى دور الطالب في المحافظة عليها.

وباختصار يمكن القول: إن ما ذكر سابقاً يمثل بعض ما تحويه المناهج الدراسية من جوانب تساعد على دعم الأمن وحمايته، وذلك انطلاقا من السياسة العليا للتعليم في المملكة العربية السعودية التي تؤكد في أكثر من مادة من موادها على أن تربية المواطن المؤمن هو الهدف الأساس لهذه السياسة حتى يكون لبنة صالحة في بناء أمته ووطنه، ويكون قادراً للدفاع عن وطنه عند الحاجة لذلك. وباختصار يمكن القول بأن المدرسة في المجتمع السعودي تؤدي دوراً حيوياً في نشر الوعي الأمني بين التلاميذ، وتشكل لبنة مهمة من لبنات الأمن في المجتمع السعودي.

ورغم الدور الإيجابي الذي تؤديه المدرسة في تفعيل آليات الضبط في المجتمع السعودي، إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع السعودي في الوقت الحاضر أصبحت تفرض على النسق التربوي مسؤوليات مضاعفة تتجاوز حدود التعليم في نمطيته التقليدية، وتفرض على النسق التربوي الاضطلاع بدور أكثر أهمية في تشريب الناشئة المعايير والقيم التي تحافظ على أمن واستقرار المجتمع؛ ذلك أن النسق التربوي في الوقت الحاضر أصبح يعاني الكثير من الضغوط بسبب قصوره عن أداء بعض الأدوار المناطة به، مما يتطلب إعادة النظر فيه بعقلية انفتاحية لا ترفض القديم كله، ولا تقبل الجديد كله دون دراسة وتمحيص.

ولا شك أن التوجيهات الكريمة من قبل ولاة الأمر في تشكيل لجنة عليا لمراجعة المناهج الدراسية برئاسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز هي استشعار بهذه المسؤولية ورغبة من المسؤولين في الدولة – حفظهم الله – على مجاراة التغيرات العالمية بصورة متوازنة كما هي سياسة المملكة العربية السعودية في شتى المجالات.

وسوف نطرح في الصفحات الآتية النظرة التي يرى الباحث أن النسق التربوي يجب أن يضطلع بها في مجال الأمن في المستقبل القريب إن شاء الله، لتلافي الصعوبات التي بدأت تبرز على السطح نتيجة بعض التآكل الذي أصاب النسق التربوي في العصر الحديث.

رؤية مستقبلية للدور الأمني للنسق التربوي:

رغم ما ذكر من أدوار إيجابية للمناهج الدراسية في تفعيل الجوانب الأمنية، إلا أن هناك ضرورة لمراجعة هذه المناهج لكي تتفاعل مع معطيات العصر ومتطلباته والمتغيرات الحديثة، حيث تشير إحصائيات مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية إلى ارتفاع إسهام الطلاب ومن هم في سن التعليم العام خاصة في ارتكاب

الجريمة والانحرافات السلوكية المختلفة، حيث بلغت نسبة مشاركة هذه الفئات في الجريمة ٦٥٪ من إجمالي جناة الحوادث الجنائية بالمملكة خلال الأعوام العشرة الأخيرة (١٤١٤-١٤٢٤هـ)(٢٦)، كما تجب الإشارة إلى أن المدرسة تتعامل مع مجتمع مصغر للمجتمع الكبير بكل سلبياته وإيجابياته ولذلك فإنه من المتوقع ألاّ يكون المجتمع الطلابي داخل المدرسة خالياً من بعض المظاهر السلوكية السلبية، مثل: العنف والجنوح وغيرها من أشكال السلوك الإجرامي؛ لهذا ينبغي على المدرسة أن تحدث مناهجها وأساليبها في التعامل مع المجتمع المتغير لتوافق التغيرات وتستمر رسالتها في نشر الوعي والمحافظة على الأمن، ويرى الباحث أن الرؤية المستقبلية لدور المدرسة الأمني يجب أن تنطلق من الجوانب الآتية:

١ - في ظل تعقد الحياة وازدياد عدد سكان المدن أصبح ضبط السلوك والتحكم فيه عملية معقدة تحتاج إلى تضافر جهود كل أفراد المجتمع للوقاية من الجريمة وضبط السلوك المنحرف، حيث إن رجل الأمن لا يستطيع وحده القيام بهذا الدور دون تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، لذا يصبح لزاماً على المجتمع - بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية - تنشئة أفراده تنشئة أسرية واجتماعية ومعرفية وثقافية وحضارية تعزز وتدعم ضرورة التعاون مع رجال الأمن الذين يقومون على حماية حقوق أفراد المجتمع، ولا يمكن الوصول إلى هذه التنشئة الأمنية إلا من خلال تعميق الحوار والانفتاح الفاعل بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الأمنية من خلال مناقشة المشاكل التي تواجه أفراد المجتمع، ووضع تصورات وخطط وإستراتيجيات مشتركة بين المؤسسات التربوية والأمنية لمواجهتها والحد منها.

---

(٢٦) الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية (١٤١٤هـ - ١٤٢٤هـ)، إدارة التخطيط والإحصاء، وزارة الداخلية، الرياض.

٢ - إعادة النظر في بعض من المناهج الدراسية والأساليب التربوية بعقلية انفتاحية جديدة تكون لديها الرغبة والقدرة والصلاحيات والإمكانات المادية والبشرية لحذف ما أصبح غير ملائم لمعطيات العصر، وإضافة ما هو ضروري وملائم لمعطيات الوقت الحاضر في زمن العولمة والفضاء المفتوح، وإعادة النظر تلك يجب ألاَّ تكون مجرد انفعالات وقتيه أو ردود أفعال عاجلة، وإنما يجب أن تنطلق من دراسات علمية متعمقة للتغيرات التي يمر بها المجتمع والمستجدات العصرية بروح تأخذ مصلحة البلاد والمواطنين فيها فوق كل اعتبار.

٣ - إضافة مناهج جديدة حول الوقاية من الجريمة والانحراف توضح كيف يمكن للشباب تحصين أنفسهم من الجريمة ومعرفة السبل الناجحة للابتعاد عن مهاوي الرذيلة والانحراف، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية حول دور المؤسسات التربوية في الوقاية من الجريمة والانحراف، ولعله من المستغرب عدم وجود أية برامج حول الوقاية من الجريمة بشكل مباشر حتى في الكليات العسكرية رغم وجود قدر هائل من برامج الوقاية المطبقة في الكثير من الدول.

٤ - ربط المدرسة بالمجتمع المحلي وتفعيل دورها في حماية أمن المجتمع وعدم قصر نشاطها داخل أروقة المدرسة فقط، ونقترح في هذا الصدد أن يتم تفعيل ذلك عن طريق إنشاء مجلس يسمى (المجلس الأمني للوقاية من الجريمة والانحراف)، ويتكون هذا المجلس من عدد من أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء الجهاز الفني والإداري في المدرسة مع مجموعة من رجال الأمن، وتكون مهمة هذا المجلس توعية أفراد المجتمع المحلي بمخاطر الجريمة والانحراف، وعقد اللقاءات والندوات لمناقشة مشاكل الحي، ومحاولة التعاون الفاعل للقضاء

عليها وطرح الحلول التي يمكن أن تسهم في تقليصها ورفع التوصيات لصانعي القرار لتفعيلها(٢٧).

رابعاً: النسق الاقتصادي

إن الوضع الاقتصادي يشكل أحد العوامل التي قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة، ويختلف تأثير العوامل الاقتصادية في الظاهرة الإجرامية بمدى اتصالها بإحدى ظاهرتين اقتصاديتين، هما: التطور الاقتصادي، والتقلبات الاقتصادية والمقصود بالتطور الاقتصادي هو التغيير الذي يحدث في النسق الاقتصادي كأن يتحول الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي على سبيل المثال، وعادة ما يصاحب التطور الاقتصادي عدد من الظواهر والنتائج، مثل: الهجرة من الريف إلى المدينة، وارتفاع مستوى المعيشة، والإحساس بأهمية السلع المستوردة، وطرق التبادل التجاري، ولا شك أن لتلك النتائج تأثيرها البالغ في الظاهرة الإجرامية، فعلى سبيل المثال تحسن المستوى المعيشي، وشعور الفرد بقدرته واستطاعته تحقيق رغباته وإشباع غرائزه وأغلب احتياجاته يؤدي إلى انخفاض نسبة جرائم السرقة، ولكن من ناحية ثانية قد يؤدي إلى جرائم أخرى مثل ارتياد أماكن اللهو وشرب الخمر وإشباع الغرائز الجنسية بطرق غير مشروعة طالما أن المستوى المعيشي قد يسّر وسهّل إمكانية تحليل ذلك(٢٨).

أما المقصود بالتقلبات الاقتصادية فهي التغيرات التي تطرأ، مثل: ارتفاع مستوى الدخل أو تدنيه، وكذلك ارتفاع الأسعار لبعض السلع والخدمات المتوافرة أو انخفاضها، وقد تدفع تلك التقلبات الاقتصادية الفرد إلى ارتكاب الجريمة، فعلى سبيل المثال حينما ينخفض مستوى الدخل لدى الفرد ولا يستطيع إشباع احتياجاته أو يجد صعوبة في

---

(٢٧) اليوسف، الدور الأمني للمدرسة، مرجع سابق.

(٢٨) عبدالستار، فوزية (١٩٨٥م)، مبادئ علم الإجرام والعقاب، بيروت، دار النهضة العربية.

التكيف مع الوضع الراهن، ويحاول أن يبقى على المستوى السابق للدخل فقد يضطر لطرق أبواب غير مشروعة، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات قد يدفع الأفراد إلى الالتفاف والتحايل على الأنظمة لمحاولة الحصول عليها بشتى الطرق والوسائل، فتزداد جرائم السرقة والاختلاس لتأمين الاحتياجات.

ويؤدي ارتفاع الأسعار في بعض الأحيان إلى اضطراب نفسي واضطراب عصبي لبعض الأشخاص وخصوصا الفئة التي تتعرض لقسوة البطالة أو عدم كفاية مواردها المالية للوفاء بحاجاتها الأساسية، مما يجعل تلك الفئة تثور لأتفه الأسباب، وقد تندفع إلى ارتكاب الجرائم التي يصعب التنبؤ بمداها الإجرامي. ولا تقتصر الدوافع الاقتصادية إلى ارتكاب الجريمة على حالة الفقر، أو أنها تؤدي إلى جرائم السرقة وجرائم الأموال، مثل: الاختلاس والرشوة فقط بل قد تؤدي إلى جرائم أخرى، مثل: جرائم الاعتداء على النفس، والجرائم الأخلاقية، وجرائم تهريب المخدرات وترويجها، كما أن حالة الغنى قد تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة من خلال الرغبة في الاستمتاع بالمزيد من الرخاء والملذات، وقد يخلق عامل الجشع والنهم لدى الفرد، ومحاولة الحصول على المزيد من المال، وتحقيق الربح السريع من خلال جرائم غسيل الأموال، وتزوير العملات وغيرها(٢٩).

وغني عن القول: إن العوامل الاقتصادية هي أحد العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي، ولكنها ليست الوحيدة المسببة لارتكاب الجريمة، ويؤيد الباحث أصحاب المدرسة التكاملية عند تفسيرهم لعلاقة العوامل الاقتصادية، حيث ذهبوا إلى أن العوامل الاقتصادية هي من العوامل الإجرامية المهيأة والمساعدة لحدوث الجريمة، وإذا صادفت تلك العوامل استعدادا إجراميا لدى الفرد فإنها تتفاعل معه فتحدث الجريمة، وهذا مما يفسر أن حالة الفقر والظروف

---

(٢٩) المرجع السابق.

الاقتصادية القاسية قد يعاني منها أشخاص، ومع ذلك لا يقومون بارتكاب الجريمة لعدم وجود الاستعداد الإجرامي أصلا لديهم(٣٠).

ومن المعروف أن للأمن علاقة قوية بالتنمية الاقتصادية بمفهومها الاقتصادي الضيق، حيث تمثل أحد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة، وترتبط فعالية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى (الاجتماعية والسياسية والثقافية) بقدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من دراسات وتنظيمات، وما يتضمنه من تغيرات في مختلف جوانب الحياة، وإعطاء أولوية لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية الاجتماعية السلبية ذات الانعكاسات الأمنية المباشرة وغير المباشرة، وفي مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة والعمالة الوافدة وجرائم الأموال المختلفة.

ومن الأسئلة الجديرة بالطرح في هذا الإطار: كيف يؤثر الأمن في الحياة الاقتصادية ازدهارا وتدهوراً؟ وكيف تؤثر الحياة الاقتصادية بتغيراتها وتطوراتها في الأمن استتباباً واختلالا؟

ويمكن القول: إن للأمن علاقة وطيدة بالاقتصاد، فهما عنصران متلازمان في عقد مقومات رفاهية الإنسان وسعادته، فلا يتحقق للإنسان وللمجتمع طيب الحياة في غيبة أي منهما، ثم إنهما يتبادلان التأثير والتأثر سلبا وإيجابا.

ومما يثير الاهتمام حرص القرآن الكريم على إبراز وتوضيح تلك العلاقة الحميمة بين الأمن والاقتصاد في أكثر من آية، ومن ذلك على سبيل المثال الآيات الكريمات الآتية:

﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾(٣١).

---

(٣٠) المرجع السابق.

(٣١) الآيتان: (٣-٤) سورة قريش.

﴿أَوَ لَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حرمًا آمنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾(٣٢).

﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾(٣٣).

﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾(٣٤). وهكذا نرى تلازم الأمن والرغد، والخوف والجوع.

ولتوضيح الدور الذي يؤديه النسق الاقتصادي في إحداث الأمن في المجتمع يمكن القول: إن المجتمعات كلها أو معظمها تسعى اليوم لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا شك أن ذلك يستلزم توافر مقومات معينة. فأين نجد الأمن في تلك القضية؟ بعبارة أخرى هل للأمن تأثير وجودا وعدما في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

لا شك أن للأمن دورا مهماً ورئيسياً في تحقيق التنمية، بحيث يمكن القول بثقة واطمئنان: إنه في غيبة الأمن تتعذر عملية التنمية عند من يريد تحقيقها، وتفقد أهم أهدافها من توفير رفاهية الإنسان عند من أنجزها، حيث يعد الأمن ركنا من أركان هذه الرفاهية.

النسق الاقتصادي السعودي واقعه ومشكلاته:

سوف نقوم باستعراض واقع النسق الاقتصادي ومشكلاته من الزاوية الاجتماعية وتأثير هذا الواقع على أبنية المجتمع الأخرى دون الدخول في قضايا اقتصادية فلسفية بحتة لعدم ارتباطها بموضوع الدراسة.

من المعروف أن المملكة العربية السعودية تمثل إحدى الدول الغنية بسبب مواردها النفطية العالية التي انعكست بشكل كبير على رفاهية الإنسان السعودي واستقراره، ورغم أن الاقتصاد السعودي يظل في

---

(٣٢) الآية: (٥٧) سورة القصص.

(٣٣) الآية: (١٢٦) سورة البقرة.

(٣٤) الآية: (١١٢) سورة النحل.

نظر الكثير من الاقتصاديين من أفضل اقتصاديات العالم بسبب الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تمر به المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك بعض الإشكاليات التي أصبحت تواجه الاقتصاد السعودي في بعده الاجتماعي نتيجة للتغيرات العالمية التي يمر بها العالم. فارتفاع كلفة المعيشة على مستوى العالم انعكس على المواطن السعودي الذي تعود أن تُقدم له الدولة الكثير من وسائل الحياة الكريمة، ورغم أن الدولة ما زالت تقدم الكثير لمواطنيها إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية جعلت المواطن السعودي غير قادر في بعض الأحيان على استيعاب هذه المتغيرات والتكيف معها بصورة إيجابية؛ مما أحدث بعض الإشكاليات الاجتماعية على مستوى الأسرة من خلال انشغال بعض الآباء في البحث عن مصادر الرزق لإشباع المتطلبات الحضارية المختلفة لأفراد أسرهم.

كما أن المؤشر الآخر هو مؤشر البطالة بين بعض صفوف الشباب الذين أصبحوا لا يجدون الوظائف الميسرة، كما كان يحدث في السنوات السابقة، إذ أصبحت حدة المنافسة أكبر وأشد عمقا وأصبح الأمر يتطلب الكثير من التأهيل والدراسة والعلم، وهذا أمر لم يألفه بعض المواطنين.

ولعل إحدى المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السعودي هي الهجرة من الريف إلى المدن، مما أفرز مناطق متخلفة، وأوجد ما يسمى بمدن الصفيح التي يعدها البعض نتاجاً للتنمية الإقليمية غير المتوازنة الموجهة إلى المدن، والتي لم تأخذ في الحسبان واقع القرى والأرياف، بحيث أفرزت إشكاليات كثيرة، منها بروز ظاهرة التسول في المدن، وبروز ظاهرة أطفال الشوارع في مدن المملكة الكبرى(٣٥).

---

(٣٥) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز (١٤٢٢هـ)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأطفال الذين يقومون بالبيع أو التسول عند الإشارت الضوئية في مدينة الرياض، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض.

ورغم كل ما يقال عن الإشكاليات التي قد تواجه النسق الاقتصادي في المملكة فإن الدولة لم تغفل هذه المشكلات، ولم تتجاوزها، وإنما وجه الملك عبدالله عندما كان وليًا للعهد - حفظه الله - أثناء زياراته لبعض الأحياء الفقيرة في مدينة الرياض بوضع إستراتيجية وطنية لمعالجة الفقر، كما أمر سموه بإنشاء صندوق لمساعدة الأسر الفقيرة. وأنشأ مؤسسة خاصة (مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي)، والتي قامت بإجراء مسوحات اجتماعية على مناطق المملكة بهدف إنشاء مجمعات سكنية تنموية في القرى المستهدفة، وذلك استشعارا من ولاة الأمر - حفظهم الله - بأهمية التوازن في المشاريع التنموية وإعطاء القرى النائية نصيبها من مكتسبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة السعودية، وذلك رغبة في إحداث التوازن التنموي بين المدن والقرى، وانتشال الفئات الفقيرة من براثن الثالوث الخطير (الفقر والجريمة والمرض).

رؤية مستقبلية للدور الأمني للنسق الاقتصادي:

يستشعر المخطط السعودي والمسؤولون في المملكة العربية السعودية أهمية الاستقرار الاقتصادي في إحداث التوازن والاستقرار الأمني في المجتمع، ومما لا شك فيه أن الأمر الكريم بإنشاء إستراتيجية وطنية لمعالجة الفقر وإنشاء صندوق له، هو استشعار بالدور المهم للاقتصاد في رفاهية المواطن وحفظ الأمن، كما أن المؤسسات الخيرية للإسكان التنموي التي يضطلع بها كل من الملك عبدالله بن عبدالعزيز والأمير سلمان بن عبدالعزيز والأمير الوليد بن طلال - حفظهم الله - كلها تصب في نسق إحداث التوازن الاقتصادي داخل المجتمع(٣٦).

---

(٣٦) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز وآخرون (١٤٢٤هـ)، المسوح الاستطلاعية للمجتمعات السكانية الأمس حاجة لخدمات الإسكان التنموي: تقرير محافظتي الإحساء والقطيف، مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي، الرياض.

ومن التوصيات المناسبة في هذا الإطار ضرورة تأهيل الشباب حسب متطلبات سوق العمل اليوم ومساعدتهم في الحصول على عمل، حيث يمثل العمل أحد القضايا الأساسية التي تشعر الفرد بقيمته الاجتماعية وانتمائه لوطنه. إن قضية توظيف الشباب لا يمكن عدّها قضية اقتصادية فحسب، وإنما هي قضية اجتماعية تتعلق بقضية إدماج الشباب في المجتمع واستيعابهم؛ ذلك أن عدم إدماج الشباب في المجتمع بشكل فاعل يمكن أن يحدث هزات أمنية كثيرة، فالشباب عنصر استقرار ونماء إذا أُحسن استثمارهم، وهم معول هدم وتخريب إذا لم توجه طاقاتهم التوجيه السليم(٣٧).

يضاف إلى ما سبق، أهمية أن يستشعر المواطن مسؤوليته، ويشارك بفاعلية في التنمية الاقتصادية، حيث إن الاعتماد الكلي على الدولة يجب أن يتحول إلى أن يشعر الشباب بمسؤوليتهم نحو تأهيل أنفسهم والبحث عن المصادر المتعددة للرزق، وعدم الاقتصار على طريق التوظيف الحكومي كمصدر وحيد للرزق، ونعتقد أن قدرة الشباب على استيعاب المتغيرات الاقتصادية على مستوى العالم تعد أساسية، وذلك لفتح آفاقهم نحو تحمل جزء من المسؤولية لتأهيل أنفسهم وتقديم ما يستطيعون من خدمات للمجتمع، بدلاً عن إلقاء اللوم على مؤسسات المجتمع المختلفة دون استعداد لتغيير الذات، فالإشكالية الحقيقية التي تواجه النسق الاقتصادي اليوم في المملكة العربية السعودية هي تحول هذا النسق من الدعم الحكومي إلى المشاركة الأهلية، فالوقت الحاضر يتطلب من الجميع الإسهام في مسيرة التنمية، وألاّ تصبح الدولة هي المسؤولة عن كل القطاعات دون أن يشارك المواطن سواء بتأهيله لنفسه للحاق بالمستجدات العالمية أو ضرورة الاستثمار المنتج داخل البلاد من قبل أصحاب رؤوس الأموال المطالبين بتقديم الواجب عليهم تجاه الوطن الذي تكونت ثرواتهم من

---

(٣٧) اليوسف، الوقاية من الانحراف، مرجع سابق.

خلاله، وفهم هذه التحولات الاقتصادية عنصر مهم في استقرار الأمن في مجتمع مثل المملكة العربية السعودية، وإذا لم يكن النسق الاقتصادي قد تحول إلى هذا البعد، فإنه يجب أن يتحول إليه لمسايرة التطورات العالمية.

خامساً: النسق الإعلامي

غني عن البيان القول بأن الوقت الحاضر يعد هو عصر الاتصالات والمعلومات، ويتميز هذا العصر بالسرعة الفائقة لانتقال المعلومة من مكان إلى آخر؛ مما يجعل التحكم فيها أو إيقافها أمرا صعباً، إن لم يكن مستحيلاً. وحرب الإعلام والفضاء المفتوح في الوقت الحاضر لم تعد خافية على أحد، حيث أصبح هناك ذوبان للحدود الإقليمية للدول، وأصبح التحصين الفكري والمعرفي للأفراد والمجتمع مطلبا أمنيا ووطنيا في ظل الانتشار السريع للمعلومات وتحول المجتمعات من المجتمعات التقليدية التي يتم التواصل فيها بشكل مباشر إلى ما يسميه بعض علماء الاجتماع المجتمع التخيلي الذي أصبح التواصل فيه بين الأفراد يتم بشكل غير مباشر أو معرفة مباشرة، حيث أذابت وسائل الاتصال الحدود السياسية والجغرافية بين الدول، وأصبحت القوة في الوقت الحاضر تعتمد على السيطرة الإعلامية، وسرعة المعلومة ودقتها والوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرع الوسائل.

وفي مجتمع المعلومات ذابت الحدود الجغرافية بين الدول، وأصبح مفهوم الحدود زئبقيا، فالفرد موجود في المكان وهو في مكان آخر.

إن التطورات في عالم الاتصالات جعل مفهوم الحدود ليس بذي معنى طالما أن اجتيازه لا يتطلب إذنا أو جواز سفر أو تأشيرة دخول أو إقامة وافدة. ولا شك أن توافر خاصية ذوبان الحدود الجغرافية بين المجتمعات والدول سهلت إمكانية الحراك بلا قيود بين الأفراد والشعوب؛ مما أتاح إمكانية التفاعل الاجتماعي والثقافي بين شعوب

العالم(٣٨). وفي ظل التغيرات التقنية وتسارع المعلومات في العصر الحديث فإن التحدي الذي يواجه أنساق المجتمع المختلفة ومنها النسق الإعلامي هو كيفية تأمين فكر الإنسان وتحصينه من التلوث الفكري القادم من آفاق بعيدة، حيث يمثل ذلك تحديا أمام أنساق المجتمع المختلفة وأمام النسق الإعلامي بشكل خاص، والحقيقة أن التحدي الكبير الذي يقف أمام النسق الإعلامي في عالم القرية الإلكترونية والتغيرات السريعة وفي مجتمع الثورة المعلوماتية الهائلة والانتشار الثقافي الكبير في عالم ملوث بالأفكار الهدامة الموجهة للشباب في عالم الابتلاع الثقافي في عالم يتجه نحو ثقافة عالمية واحدة تنتقل فيه الموجودات الثقافية بطريقة زئبقية من مجتمع لآخر في عالم الاتصالات بلا قيود وعولمة الجريمة والجريمة عن بعد في كل هذا العالم المعقد من التحديات والمتغيرات العالمية فإن الطرائق التقليدية في التأثير والتعديل للسلوك قد لا تكون مفيدة أو مجدية، حيث إن الثقافة القوية تزيح الثقافة الضعيفة وتهزمها في عقر دارها، فتشيع الثقافة القوية وتنشر أعرافها وقيمها وتتعارض مع الموجودات الأصلية، وينتج عن ذلك تفسخ اجتماعي وتلوث ثقافي يؤدي إلى انحراف وفوضى اجتماعية.

والسؤال الصعب هنا هو كيف يمكن تفعيل النسق الإعلامي لمواجهة هذه الصعوبات؟ ما المحصنات التي يطرحها النسق الإعلامي لمواجهة التغيرات الثقافية التي تهدد التراكيب والبنى الاجتماعية لكل المجتمعات؟

وإجابة ذلك ستكون عند استعراض الدور الأمني للنسق الإعلامي، ولعله من المناسب في البداية تشخيص واقع النسق الإعلامي في المجتمع السعودي كما هو في الوقت الحاضر.

---

(٣٨) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز (١٤٢٣هـ)، الأمن في المجتمع المعلوماتي، بحث غير منشور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

النسق الإعلامي السعودي واقعه ومشكلاته:

المتأمل في النسق الإعلامي السعودي يلحظ أنه رغم التطورات الهائلة التي مر بها المجتمع السعودي التي انعكست على الأبنية الاجتماعية المختلفة إلا أنه ما زال إعلاما تقليدياً لا يستطيع ملاحقة الخبر والمعلومة بسرعة فائقة؛ مما حدا بالكثير إلى العزوف عن متابعته في ظل وجود بدائل إعلامية أخرى تقدم المعلومة السريعة والخبر السريع أيضاً. ونعتقد أن الإعلام السعودي رغم الأدوار الإيجابية التي يقدمها إلى أنه ما زال يلهث في سبيل اللحاق بالتطورات التقنية والإعلامية التي سادت جميع بقاع الأرض، وما لم يستطع الإعلام السعودي ذلك فسوف يجد نفسه خارج السرب، ويتأكد دور الإعلام السعودي في الوقت الحاضر من خلال الصراع الإعلامي على توصيل المعلومة والدخول إلى كل منزل والتأثير على جميع أفراد الأسرة، ولا شك أن محصنات الأمن الفكري في الوقت الحاضر تتطلب من النسق الإعلامي في المجتمع السعودي اللحاق بركب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومجاراتها وتقديم المحصنات الأمنية لشباب الأمة وحتى يستطيع الإعلام السعودي القيام بالأدوار المناطة به في عولمة الثقافة وسرعة انتشار المعلومة فلا بد من القيام بمجموعة من الخطوات نستعرضها بشكل تفصيلي عند الحديث عن الدور الأمني للنسق الإعلامي.

رؤية مستقبلية للدور الأمني للنسق الإعلامي في المجتمع السعودي:

تنطلق الرؤية الإستراتيجية للإعلام الأمني السعودي من ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات، وذلك على النحو الآتي:

١ – بناء منظومة إعلامية إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنمية الوعي العام الوطني في أوساط المجتمع والتصدي لما تطرحه وسائل الإعلام المغرضة للتأثير سلبا على عقيدة الأمة وشبابها، وكذا طرح ما يهم الشباب من قضايا فكرية ملحة.

٢ - العمل الإعلامي الاحترافي الأمني يتطلب إيجاد المعلومة السريعة وتقديمها للمشاهد والمجتمع والقارئ بشكل بعيد عن المبالغة أو التهويل.

٣ - إيجاد الرموز الفكرية الفاعلة في المجتمع وتقديمها للشباب؛ لكي تحل محل رموز الفكر والضلال المستوردة من الخارج.

٤ - عمل برامج أمنية احترافية يشرف عليها متخصصون تكون موجهة للتوعية الأمنية في المجتمع.

٥ - توضيح المكتسبات الأمنية التي يعيشها المجتمع السعودي، وتوضيح أهمية الأمن والاستقرار في بناء اقتصاد متوازن.

٦ - إبراز حجم المكتسبات السعودية في ظل التنمية المتوازنة دون إفراط أو تفريط.

٧ - إعداد المواد الإعلامية التي تكفل غرس القيم الدينية والوطنية؛ وتحذر من التطرف والإرهاب وتركز على الثوابت الأخلاقية والاجتماعية والعادات والقيم الأصيلة.

٨ - استخدام وسيلة الشريط (الكاسيت) والكتيب الصغير في التبصير بقضايا الأمن وأهميته في حياة كل فئات المجتمع.

سادساً: النسق الأمني

يعد النسق الأمني أحد الأنساق المهمة في بناء ثقافة أي مجتمع من المجتمعات، وحيث إن الأنساق الاجتماعية تعتمد في تكاملها على بعضها البعض، ويتأثر كل نسق بأي خلل يقع في بقية الأنساق؛ لذا فإن التكامل والتآزر بين النسق الأمني والأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع يعد أمرا ضرورياً وحيوياً في وقت يواجه فيه النسق الأمني تحديا حقيقيا يتمثل في تسارع وتقدم الأنشطة الإجرامية؛ مما يتطلب معه قدرة مماثلة على احتواء السلوك الإجرامي والحد منه، ورغم أن الوظيفة الأساسية للنسق الأمني هو إحداث الاستقرار والأمن داخل المجتمع إلا أن هذا الدور لا يمكن الوصول له دون أن

يصبح النسق الأمني جزءًا من المنظومة الاجتماعية للمجتمع، حيث إن رجل الأمن هو مواطن يؤدي دوره في حماية وصيانة أمن المجتمع، على أن هذا الدور لا يمكن أن يكون متفاعلا بشكل يحقق الهدف منه ما لم تكن هناك علاقة إيجابية وتكاملية بين رجل الأمن والمواطن العادي من خلال تفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني، وهو ما سوف نستعرضه لاحقاً، ولكن قبل ذلك سوف نستعرض واقع النسق الأمني في المجتمع السعودي.

واقع النسق الأمني ومشكلاته في المجتمع السعودي:

بالرغم من الأدوار الأمنية الإيجابية التي يؤديها النسق الأمني في المجتمع السعودي من خلال المحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمع، إلا أن هناك قصورًا في أدواره الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى النظرة التقليدية لبعض الأفراد حول دور رجال الأمن على أنه مقتصر على أداء الرسالة الأمنية، ولكن في حقيقة الأمر أن رجل الأمن هو مواطن في الدرجة الأولى يتفاعل مع قضايا الناس، ويشعر بهمومهم ومشاكلهم.

ولعل المشكلة الأساسية التي تبرز في النسق الأمني هو عدم قدرة بعض رجال الأمن على إبراز أدوارهم الإيجابية في المجتمع وتوضيح العمل التكاملي مع أفراد المجتمع واستشعار المواطن أن رجل الأمن في خدمته وأنه موجود للمحافظة على أمنه، ولتفعيل دور النسق الأمني في جانبه الاجتماعي يحتاج النسق الأمني إلى مجموعة من العوامل حتى يبرز دوره الاجتماعي، وسوف يتم استعراضها عند التعرض للدور الاجتماعي للنسق الأمني على النحو الآتي:

الدور الاجتماعي للنسق الأمني:

يمكن تفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني من خلال المحاور الآتية:

١ - يجب على رجل الأمن إبراز الجانب الاجتماعي الذي يقدمه للجمهور من خلال تعامله مع كل مواطن يلجأ إليه بكل احترام وتقدير، حيث إن حسن الأداء وأدب التعامل مع المواطن وتقديم الخدمات اللازمة يسهم كثيرا في كسب ثقة المواطن واحترامه للأجهزة الأمنية وتعاونه معها.

٢ - ينبغي تبسيط إجراءات التعامل مع المواطنين المتعاونين مع رجال الأمن، حيث تؤكد الدراسات أن من أهم أسباب إحجام المواطن عن الإبلاغ هو طول الإجراءات وإضاعة الوقت(٣٩).

٣ - تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية للمواطن الذي يلجأ إليه، فحينما يقوم رجل الأمن بإيصال الطفل التائه إلى أهله، أو يسعى لإسعاف مصاب، أو يقوم بدرء خطر عن مواطن كاد أن يقع فيه، فإنه هنا سيكسب ثقة المواطن، ويحوز على إعجابه، وسيساعده على تقوية أواصر المحبة والتعاون بينهما.

٤ - التدريب والتأهيل: يعد التدريب وتأهيل رجال الأمن في الوقت الحاضر من أهم محصنات الأمن الوطني والاجتماعي. ويمثل التدريب الآلية المناسبة لتفعيل الدور الاجتماعي للنسق الأمني، حيث يعد رجل الأمن أبرز العناصر الأساسية في تقبل هذا الدور، ودون تدريبه وتأهيله فإن تفعيل هذه العلاقة سوف يصبح حلماً صعب المنال(٤٠).

---

(٣٩) الثقفي، محمد (١٤٢٢هـ)، العلاقة المتبادلة بين المواطن ورجل الأمن، ورقة عمل مقدمة لندوة الأمن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية.

(٤٠) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز (١٤٢٤هـ)، أساليب التطوير في البرامج والمناهج التدريبية لمواجهة الجرائم المستحدثة، مركز البحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سابعاً: التناسق والتوازن

الحقيقة أن الأنساق التي تم استعراضها في الصفحات السابقة يجب أن تتكامل مع بعضها البعض لإحداث عملية التوازن والاستقرار داخل بناء وثقافة المجتمع، وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة بأن مسؤولية الأمن هي مسؤولية مشتركة يجب أن تتحملها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية؛ وفي ضوء ذلك فإن غرس الولاء الوطني لدى جميع أفراد المجتمع يعد عملية محورية وأساسية لإحداث الاستقرار والتوازن داخل المجتمع.

حيث أصبحت كلمة "الوطنية" في السنوات الأخيرة قضية مصيرية تفرض نفسها بإلحاح على علماء الاجتماع والنفس والسياسة وجميع المهتمين بتربية النشء، حتى أصبحت التنشئة السياسية أحد الضرورات الأساسية في هذا العصر الذي نعيشه لإيجاد إحساس عام بالالتزام والولاء للسلطة الرسمية، ويبرز الدور المهم الذي يجب أن تؤديه أنساق المجتمع الأخرى (النسق الأسري والنسق التربوي) في تأكيد أهمية عملية التربية الوطنية؛ حيث إن الأمن يتحقق فقط عندما تتكامل مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة لإحداث الاستقرار والتوازن الأمني داخل المجتمع.

وهذا الاستقرار يمكن تحقيقه من خلال التنشئة والتربية الوطنية، وغرس الولاء الوطني في نفوس الناشئة الذي يعتقد الباحث أنه يجب أن يبدأ من سن السابعة تقريبا عندما يلتحق الطفل بالنظم الرسمية للتنشئة المدرسية من خلال المناهج الدراسية التي يجب أن توضح له تاريخ مجتمعه ومواقف قادته الإصلاحية والبطولية، وتحاول أن تتمثل هؤلاء العظماء في تاريخ مجتمعه، وبالآتي تنمو فيه الرغبة في أن يكون مواطناً صالحاً، كذلك فإن وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية لها تأثير على التنشئة السياسية والتربية الوطنية؛ حيث إن القيم التي تبنى من خلال وسائل الإعلام تؤثر كثيرا في

اتجاهات أفراد المجتمع وسلوكهم، وعلى وسائل الإعلام أن توضح للناشئة حجم المكتسبات الوطنية التي نعيشها، وأن الأمن الذي يعيشه المجتمع جاء بعد توفيق من الله ثم بجهود رجال مخلصين ضحوا بالغالي والنفيس لتحقيقه، وأن أي تفريط في هذه المكتسبات الوطنية سيكون وبالاً على الجميع.

ومن المعروف أن الإنسان عندما لا يعايش كيفية تكوين الأشياء فإن قيمها لديه لا تصبح واضحة، وحيث إن أغلب الشباب لا يعرفون حجم المكتسبات الوطنية التي تعيشها البلاد بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تعيشه المملكة في الوقت الحاضر فإن تأكيد هذه المكتسبات والإشارة إليها باستمرار يعد مطلباً مهما لتوازن المجتمع وعملية تنشئة اجتماعية ضرورية للمواطنين، حيث يؤكد عالم الاجتماع دور كايم ذلك بقوله: "إنه لكي يحكم الضمير الجمعي سلوك الإنسان فإنه ينبغي صياغة الأخير وتشكيله منذ البداية"(٤١).

ولا ينبغي أن تقتصر التربية الوطنية على أنساق المجتمع الرسمية كالمدرسة والنسق الإعلامي إنما ينبغي أن تقوم الأسرة أيضا بجزء كبير من هذه التربية وعلى النسق الإعلامي أن يخاطب الأسرة في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية من أجل زيادة وعيها الأمني والوطني، وذلك من خلال تأكيد الحوار داخل الأسرة مع الأبناء؛ لتدعيم ما هو إيجابي ومعالجة المفاهيم الخاطئة لدى الأبناء، ويضطلع النسق الأسري بدور مهم في تنشئة الأبناء منذ الصغر على قيمه الوطنية وحب الوطن والاستعداد للتضحية والفداء من أجل المحافظة على المكتسبات الوطنية التي نعيشها.

---

(٤١) اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز (١٤٢٤هـ)، الاتجاهات الحديثة في توعية المواطن بطرق وأساليب الوقاية من الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الخاتمة:

ناقش هذ البحث العلاقة التكاملية بين أنساق المجتمع المختلفة من خلال إبراز أدوار هذه الأنساق في أحداث التكامل والتوازن داخل المجتمع. وقد انطلق هذا البحث في بنائه النظري من مداخل الوقاية من الجريمة ومن خلال رؤية الأمن كعملية متكاملة تتناغم فيها مؤسسات المجتمع المختلفة لإحداث التوازن داخل المجتمع، كما تم استعراض الدور الاجتماعي للنسق الأمني. وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة واحدة هي أن المسؤولية الأمنية قضية يجب أن تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية باختلاف أبنيتها الاجتماعية لإحداث التوازن الاجتماعي داخل المجتمع.